

ترامب يعلن الحرب على العالم !!

احتلال كامل وتمهيد للتهجير ومجازر اكثر

تفاصيل المؤامرة الجديدة على غزة

بتنظيم «يوم غضب» في اكثر من جهة

4

تونس تنتفض مناصرة لغزة

الثلاثاء 8 أبريل 2025 / عدد 705



رغم تواصل نزول الأمطار
تراجع بـ 5 مليون
متر مكعب
لمخزونات
السدود

5



يصادق عليه قبل عيد الشغل
هل يعدل البرلمان
في تنقيح مجلة
الشغل؟

8



تحت مجهر «24/24» :
تفكيك مخيمات المهاجرين غير النظاميين :

حلول وقائية أم بداية لتحديات جديدة؟



الافتتاحية
محمد بن محمود

غزة .. الأرض التي لن يتركها أصحابها

رغم امتداد الحرب على غزة على ما يقارب العامين فان، الحقائق تتكشف أمام العالم شيئاً فشيئاً. ففي الوقت الذي تتحدث فيه حكومة الاحتلال عن نصر كامل، فان هذا الهدف تاكد انه أبعد ما يكون عن التحقق، وان الواقع على الأرض يثبت أنه مجرد وهم. فإسرائيل لم تنجح في القضاء على المقاومة، ولم تستطع كسر إرادة الشعب الفلسطيني، كما أنها لم تحقق استقراراً داخلياً يطمئن جمهورها القلق.

منذ بداية الحرب، اعتمدت حكومة الاحتلال على نهج قائم على القوة العسكرية المفرطة، متجاهلة حقيقة أن الإذلال لا يقود إلى السلام، بل يعمّق جذور الصراع. هذه الحقيقة أدركها العديد من المفكرين الإسرائيليين، الذين باتوا يعترفون بأن السعي لتحقيق «نصر مطلق» هو خطأ استراتيجي قاتل. إذلال الخصم لا يؤدي إلى إنهائه، بل إلى تأجيج نيران الكراهية وتعزيز دوافع الانتقام.

التاريخ مليء بالدروس التي تؤكد أن الإذلال لا يولد سوى مزيد من الحروب. لقد أدت معاهدة فرساي المهينة لألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى إلى صعود النازية واندلاع الحرب العالمية الثانية. فهل يعتقد صناع القرار في إسرائيل أنهم بمنطق التدمير الشامل يمكنهم القضاء على غزة وسكانها؟

ورغم القصف العنيف والحصار القاسي، لم يغادر أهل غزة أرضهم. فالمقاومة ليست فقط سلاحاً، بل هي تمسك بالحياة وبالهوية، وهي إيمان راسخ بأن هذا الوطن لا بد أن يبقى. لقد صمد الفلسطينيون عبر نكباتهم المتتالية، وفي كل مرة حاول الاحتلال اقتلاعهم، عادوا أقوى. غزة ليست مجرد بقعة جغرافية، بل هي رمز للثبات والمقاومة.

لقد راهنت حكومة الاحتلال على أن الضغط العسكري سيدفع الفلسطينيين إلى الهرب أو الاستسلام، لكن هذا الرهان سقط مجدداً. فكما بقي أهل القدس رغم كل محاولات التهويد، وكما صمدت الضفة الغربية في وجه الاستيطان والاعتقالات، بقيت غزة رغم الحصار والدمار. هذه الحقيقة تعكس أن الفلسطينيين لا يفكرون في الرحيل، بل في البقاء والمواجهة، مهما كان الثمن.

بينما كان رئيس الوزراء الإسرائيلي يروج للانتصار جاءت الأرقام والحقائق لتفصح زيف هذه الادعاءات. فالداخل الإسرائيلي يعيش حالة من الإحباط، وأظهرت استطلاعات الرأي أن غالبية الإسرائيليين باتوا مقتنعين بأن الحرب لم تحقق أهدافها. لم ينجح نتنياهو في إنهاء حماس، ولم يستطع ضمان أمن مستوطني «غلاف غزة»، كما أن جيشه لم يحقق أي اختراق استراتيجي يُذكر.

أكثر من ذلك، بدأت الأصوات المعارضة داخل إسرائيل تتعالى، حيث بات الحديث عن فشل القيادة السياسية والعسكرية أمراً متداولاً في الصحافة والإعلام. فنتنياهو، الذي وعد بنصر حاسم، يواجه اليوم غضباً متزايداً من الشارع الإسرائيلي، وسط مطالبات بالانتخابات المبكرة ومحاسبة المسؤولين عن هذه الحرب العقيمة.

رغم الدمار الذي خلفته الحرب، لم تتمكن إسرائيل من كسر شوكة المقاومة. فحركة حماس، التي كان الهدف المعلن للحرب هو القضاء عليها، لا تزال تمتلك القدرة على القتال، ولا تزال تحظى بدعم شعبي واسع داخل غزة وخارجها. ورغم التفوق العسكري الإسرائيلي، إلا أن المقاومة أثبتت قدرتها على الصمود، وإفشال محاولات الاحتلال في فرض شروطه.

هذا الفشل العسكري يقابله فشل سياسي، إذ لم تحقق إسرائيل أي مكاسب تفاوضية، بل باتت مضطرة للتعامل مع حماس كطرف أساسي في أي محادثات مستقبلية. وهذا وحده يؤكد أن مشروع «الانتصار الكامل» مجرد وهم.

ما يحدث في غزة اليوم ليس مجرد معركة عسكرية، بل هو مواجهة بين مشروعين: مشروع قائم على الاحتلال والقوة والغطرسية، ومشروع آخر قائم على الصمود والتمسك بالحق. والتاريخ يعلمنا أن الاحتلال، مهما بلغ جبروته، لا يمكنه الانتصار على إرادة الشعوب.

نتنياهو قد يعتقد انه حقق انتصاره بالشكل الذي يريده، و روجت الآلة الإعلامية الإسرائيلية لانتصارات وهمية، لكن الواقع يثبت العكس. فأهل غزة لم يغادروا، والمقاومة لم تنكسر، والمجتمع الدولي بدأ يرى الحقيقة. أما إسرائيل، فقد خسرت صورتها أمام العالم، وزادت من عزلتها، وأصبحت أكثر ضعفاً مما كانت عليه قبل الحرب.

إن من يظن أن الفلسطينيين سيغادرون أرضهم، أو أن المقاومة ستتلاشى، لا يعرف شيئاً عن تاريخ هذا الشعب. فغزة، كما كانت دوماً، ستظل صامدة، وستبقى شوكة في حلق الاحتلال، مهما حاولت إسرائيل تدميرها. وكما فشلت كل محاولات الاقتلاع والتهجير السابقة، ستفشل هذه الحرب أيضاً، وسيبقى أهل غزة في أرضهم، حتى وإن ادعى نتنياهو غير ذلك.

تصدر عن شركة حمزة للنشر والطباعة

البريد الإلكتروني: contact@avant-premiere.com.tn

24.24@ avant-premiere.com.tn

الهاتف . 29 903 073



مدير التحرير
وفاء حمزة

رئيس التحرير
عادل الطياري

الإخراج الفني
فتحي الحرشاني

سحب من هذا العدد
10000 نسخة

المتلوي

موت كهل اختناقاً بقطعة لحم

شهدت معتمدية المتلوي، التابعة لولاية قفصة ليلة الجمعة 4 أبريل 2025، حادثة أليمة، تمثلت في اختناق رجل أربعيني، بعدما ان علقت قطعة لحم في حلقه أثناء تناوله لوجبة العشاء، مما أسفر عن وفاته. وقد تم نقل الشخص المذكور، البالغ من العمر 47 سنة متزوج وأب لأطفال، على وجه السرعة إلى قسم الاستعجالي بالمستشفى الجهوي بالمتلوي من أجل إخراج قطعة اللحم من حلقه والتي تسببت في توقف الأوكسجين عن الوصول إلى دماغه مما أدى إلى وفاته رغم محاولات الطاقم الطبي لإسعافه.

محمد المبروك السلامي

انتفاع واحات التمور بمشروع تثمين الموارد الوراثية لفحول النخيل

توجد تونس من ضمن 10 بلدان عربية منتجة للتمور حيث ستنفع الواحات بمشروع توصيف واختيار وإكثار وتثمين الموارد الوراثية لفحول النخيل بالبلدان العربية والرامي إلى ضمان نظام إنتاج مستقر ومستدام ويتكيف مع التغيرات المناخية

ويهدف هذا المشروع إلى المحافظة على الفحول وتثمينها خاصة ذات الجدوى العالية والقيمة المضافة وذلك باختيار أفضلها وتثمينها في المخاير انطلاقاً من عمليات معاينة التوصيف المورفولوجي والفيزيولوجي لهذه الأصناف من النخيل وهي المرحلة التي يجري الاشتغال عليها حالياً في واحات ولاية توزر.

و للإشارة فإن جل الأبحاث في السابق وجهت للنخيل المنتج لذلك لأول مرة توجه الأبحاث والتجارب لفحول النخيل حيث يعمل المشروع على تثمين الموروث الجيني لفحول النخيل والمحافظة عليها.

و للإشارة فقد تم اختيار ثلاثة أصناف من فحول النخيل في كل معتمدية، من معتمديات ولاية توزر، تتميز بالقدرة الإنتاجية العالية حيث يتم خلالها التحليل الفسيولوجي والبيوكيميائي لحبوب اللقاح المتأتية من هذه الأصناف وإدراجه في خريطة رقمية تعتمد على أدوات التوصيف الجغرافي باعتماد منظومة معلوماتية جغرافية مما يوفر معلومات وصفية لكل صنف من فحول النخيل قصد تسهيل الولوج الالكتروني لهذه الأصناف قبل أن يتم الانتقال إلى إكثار الأصناف المختارة عبر تقنية زراعة الأنسجة مما يمكن من المحافظة على الأصناف الممتازة وإكثارها لاستعمالها على المدى البعيد في إنتاج فحول ذات قيمة إنتاجية وتسويقية عالية وقادرة على التأقلم مع التغيرات المناخية.

محمد المبروك السلامي

طيلة شهر رمضان المنقضي بزغوان

رفع 402 مخالفة وحجز أكثر من 500 قنطار من المواد المدعمة

محمد الدريدي

أسفر عمل فرق المراقبة الاقتصادية بزغوان خلال شهر رمضان المنقضي عن رفع 402 مخالفة اقتصادية إثر 2530 زيارة تفقد شملت الأسواق الأسبوعية والبلدية وفضاءات الانتصاب وكافة محلات بيع المواد الاستهلاكية بمختلف المعتمديات، وذلك عبر نشاط منفرد لهذه الفرق أو ضمن حملات مشتركة للضغط على الأسعار والتصدي للتجاوزات، وفق رئيس قسم الجودة بالإدارة الجهوية للتجارة وتنمية الصادرات سلوى حمدي.

وأوضحت حمدي في تصريح لها أن المخالفات شملت باعة الخضّر والغلّال بـ108 مخالفات، و145 مخالفة في قطاع المواد الغذائية، و28 مخالفة في قطاعات الدواجن واللحوم الحمراء والسمك، و12 مخالفة في قطاع الملابس والأحذية، و9 مخالفات ضد أصحاب محلات بيع وصنع المرطبات، إلى جانب بعض المواد المختلفة الأخرى. وأضافت أن فرق المراقبة حجزت في الفترة ذاتها أكثر من 500 قنطار من الفريضة المدعمة و36 لترا من الزيت النباتي المدعم، وذلك من أجل الإخلال بتراتبية الدعم واستغلال هذه المواد في غير الأغراض المخصصة لها.

على هامش معرض «هانوفر»

القطب التنموي بسوسة يوقع اتفاقية جديدة في الصناعة الذكية

محمد الدريدي

وقع القطب التنموي بسوسة (Novation City) الأربعاء 2 أبريل الجاري، على هامش انعقاد معرض هانوفر الدولي للتكنولوجيات الصناعية بألمانيا من 30 إلى 4 أبريل 2025، اتفاقية شراكة استراتيجية لتحويل الصناعة الرقمية في إفريقيا مع المركز الدولي للتحويل الصناعي (INCIT) بإشراف وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة فاطمة الثابت شيبوب وذلك بهدف هيكلة التحوّل الصناعي الرقمي الإفريقيّ.

وجرت مراسم التوقيع بالجناح التونسي، بحضور أعضاء الوكالة الألمانية للتعاون الدولي «GIZ» ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية «ONUDI» والغرفة التونسية الألمانية للتجارة والصناعة «AHK» جانب عدد من كبار المسؤولين من المركز الدولي للتحوّل الصناعي ومن القطب وممثلين عن وكالة النهوض بالصناعة والتجديد وثلة من الإطارات العليا للوزارة. وتمثل هذه الشراكة خطوة هامة نحو تعزيز دور تونس كمركز إقليمي للتحوّل الرقمي الصناعي في إفريقيا وتندرج في إطار مواصلة جهود بلادنا للتخصّص في مجالات الصناعة الذكية والتحوّل الرقمي. كما تجدر الإشارة إلى أنّه تمّ الاعتراف بالقطب التنموي بسوسة كأول مركز في إفريقيا للتكوين وذلك لحصوله على شهادات «SIRI» (وفق معايير (مؤشر الجاهزية للصناعة الذكية)، وأيضاً كأول مركز في العالم لنشر برنامج OPERI (مؤشر جاهزية التميز التشغيلي). كما تُعدّ هذه الأطر المنهجية، التي طوّرها المركز الدولي للتحوّل الصناعي (INCIT) والتي تمّ الاعتراف بها دولياً، مؤشرات تحقيق النّضج الرقمي والتميز التشغيلي للمؤسسات الصناعية الوطنية.

وتعزّز القطب، كمركز تكنولوجي، بفضل خبرته في مجال شهادات «SIRI» ومن خلال هذه الشراكة، ليصبح عنصر أساسي للتحوّل الرقمي على المستوى القاري حيث سيقدم دعماً استراتيجياً هاماً في مجالي التكوين والتنفيذ العملي. وإلى جانب تونس، يشمل اتفاق الشراكة الذي تكّلت بفضل جهود وتعاون مثمر العديد من البلدان الإفريقية على غرار الجزائر والمغرب وساحل العاج والكاميرون والسنغال.

وتندرج هذه المبادرة في إطار متابعة برنامج العمل الذي وضعه بروتوكول النوايا الموقع خلال دورة هانوفر لسنة 2024، ممّا يعكس إرادة الجانبين في جعل إفريقيا قطباً للتميز الصناعي والرقميّ.

والجدير بالذكر في هذا الإطار، بأنّ المركز الدولي للتحوّل الصناعي (INCIT)، ومقرّه في سنغافورة، يعدّ مرجعاً عالمياً في مجال التحوّل الصناعي، حيث طوّر أطراً منهجية يتمّ اعتمادها في أكثر من 90 دولة، بدعم من مؤسسات عالمية مرموقة مثل المنتدى الاقتصادي العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (ONUDI)، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ). ومن المنتظر أن تمكّن هذه الشراكة مع Novation City من تعزيز القدرة التنافسية التونسية في مجال الصناعة الذكية 4.0 ودعم جاذبية تونس للاستثمارات الصناعية الدولية. كما تعكس هذه الشراكة حرص بلادنا على جعل الابتكار والتجديد والتطوير التكنولوجي كأسس للتنمية المستدامة والتنافسية الإقليمية، بالاعتماد على التعاون الدولي رفيع المستوى.

بتنظيم «يوم غضب» في أكثر من جهة

تونس تتفّض متاصرة لغزة

للخروج والتظاهر في الميادين والهاثاف في الساحات نُصرةً للشعب الفلسطيني في غزة. ودعا القوى الشبابية إلى «الانخراط الفوري في ميادين الفعل، عبر التظاهر والاحتجاج في جميع العواصم والمدن، وفضح جرائم الاحتلال على كل المنصات الإعلامية والسياسية، وتصعيد الضغط على الحكومات والمؤسسات الدولية لوقف هذا العدوان الغاشم، وإطلاق حملة إلكترونية وإعلامية لكشف وجه الاحتلال الحقيقي وتعزيز وعي الشعوب الحرة.

تحرك مستمر منذ بداية العدوان على غزة



وجهت مجموعة من الجمعيات والمنظمات في تونس نداءات إلى الشعب التونسي للمشاركة في تحركات احتجاجية، عشية السبت 5 أبريل 2025، للتنديد بالإبادة الجماعية في حق الشعب الفلسطيني في غزة والصمت العربي تجاهها.

وانتظمت هذه الوقفات الاحتجاجية التي شملت عدة ولايات تونسية، على التوالي أمام سفارة الولايات المتحدة الأمريكية بتونس العاصمة، وأمام المسرح البلدي بشارع الحبيب بورقيبة بالنسبة للعاصمة، وبساحة الديوان في صفاقس، وقبالة ساحة الشلي في سوسة، وبساحة باب الجلايين في القيروان، وبحديقة الشهيد بوقطفة ببئر زرت وفي ساحة الشهيد محمد البوعزيزي بسيدي بوزيد وفي ساحة دار الثقافة بقليلية وأمام مقر البلدية بالكاف وفي ساحة الشهداء بجندوبة وأمام مقر البلدية بالقصرين وأمام المغازة العامة في زغوان وفي ولايات أخرى.

وخرجت هذه التحركات الاحتجاجية، من وقفات ومسيرات، رافعةً الشعارات التالية: «عار يا أمة المليار»، «غزة تموت جوعاً»، «لا تتركوا غزة وحدها»، «لا تصمتوا على الإبادة!»، «حاصروا السفارات»، «لا تتخاذلوا»، «الموت لأمريكا، الموت لإسرائيل» وغير ذلك من الشعارات التي رفعها المتظاهرون.

وتم تنظيم هذه التحركات بدعوات من عدة جمعيات ومنظمات على غرار جمعية أنصار فلسطين والتحالف التونسي لدعم الحق الفلسطيني والاتحاد العام التونسي للطلبة والمنظمة التونسية للشغل واتلاف المؤسسات النسائية، وغيرها.

الطلبة على الخط

وكانت منظمات طلابية في تونس بدورها قد دعت الطلبة والشباب إلى الخروج إلى الشوارع نصرةً للشعب الفلسطيني في غزة للتنديد بجرائم الاحتلال وبالصمت الدولي والعربي تجاهها. حيث أدانت المنظمات الطلابية في تونس، في بيان يوم الجمعة 4 أبريل

2025، المجازر الوحشية التي يرتكبها الكيان الصهيوني في حق الشعب الفلسطيني في غزة، في جريمة إبادة جماعية غير مسبوقة، منددة بتواطؤ القوى الدولية وصمت الأنظمة العربية تجاه ما يحصل.

وقال الاتحاد العام لطلبة تونس، في بيان له، إن «كيان الاحتلال يمارس التطهير العرقي أمام أعين العالم، وسط تواطؤ القوى الإمبريالية وصمت الأنظمة العربية المتخاذلة، ما يبرز مدى هشاشة «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان»، ويكشف زيف هذه الياقطة الحقوقية التي لا تخدم سوى مصالح المستعمر».

وشدد على أنّ «ما يتعرض له أهل غزة ورفح من قصف عشوائي واستهداف متعمّد للأطفال والنساء وهدم للبيوت على رؤوس ساكنيها وتدمير للمستشفيات والملاجئ، هو جريمة ضد الإنسانية جمعاء تستوجب محاكمة دولية عاجلة، لا مجرد إدانات جوفاء».

وأدان اتحاد الطلبة العدوان الصهيوني الغاشم، معتبراً أنّ «ما يجري في غزة ورفح هو حرب إبادة وتطهير عرقي ممنهج تشترك فيه قوى الاستعمار العالمي وكل من يصمت أو يساوم أو يطبع». كما أدان ما وصفها بـ«للأنظمة العربية العميلة، وعلى رأسها تلك التي تواصل التطبيع المباشر وغير المباشر»، موجّها



من شوارعنا ساحات مقاومة تفصح الاحتلال وأعدائه»، حسب ما ورد في نص البيان.

بدوره، ندد الاتحاد العام التونسي للطلبة بما يتعرض له أهل غزة من أبشع صور الإبادة الجماعية والعدوان الهتمي المتواصل من قبل الاحتلال الصهيوني، في ظل صمت دولي مشين وتواطؤ مكشوف. وأعاد الاتحاد نشر النداء الذي وجهه مكتب العمل الشبابي بحركة المقاومة الفلسطينية حماس الذي وجهته إلى كل القوى الشبابية والطلابية الحرة في العالم

أصابع الاتهام نحوها ومحملًا إياها المسؤولية الكاملة عن الجرائم الجارية على اعتبار أنها أصبحت أدوات طيّعة في يد العدو»، حسب تقديره.

كذلك، نوه الاتحاد العام لطلبة تونس لتخلف السلطة التونسية، إلى حدّ هذه اللحظة، عن سنّ قانون وطني يُجرّم كل أشكال التطبيع مع العدو الصهيوني، مطالباً بسنّ قانون يُجرّم التطبيع بشكل عاجل. ودعا الاتحاد إلى «انتفاضة طلابية وشعبية عارمة في تونس، وفي كافة الأقطار الإقليمية والأممية، تنفض غبار الخنوع، وتجعل

وتظاهر الطلاب في تونس، منذ بداية العدوان، داخل جامعات التونسية وفي شوارع العاصمة دعماً للشعب الفلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، أسوة بالحراك الطلابي العالمي، حيث تجمع عشرات الطلبة أمام السفارة الفرنسية وأمام المسرح البلدي بالعاصمة، مطالبين بالوحدة الطلابية لنصرة الفلسطينيين والمقاومة في غزة في مواجهة حرب الإبادة التي ينفذها الجيش الإسرائيلي.

وطيلة التظاهرات وخلال المسيرات طالب الطلبة بسن «قانون تجريم التطبيع» رافعين لافتات كتب عليها «القضية الفلسطينية ليست للبيع»، ورافعين الأعلام الفلسطينية والتونسية. كما شهدت الكليات والمعاهد العليا وقفات تضامنية عبرت عن دعم الطلبة التونسيين للشعب الفلسطيني مثملاً جد في معهد الصحافة وعلوم الأخبار وكلية 9 أبريل بالعاصمة استجابة لنداءات الاتحادين النقابيين الطلابيين بالتحرك وتنظيم يوم غضب لنصرة الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي كما شارك الطلاب فيديوهات على مواقع التواصل الاجتماعي توثق تحركاتها تضامناً مع أهالي غزة.

تحت مجهر «24/24» : تفكيك مخيمات المهاجرين غير النظاميين : حلول وقتية أم بداية لتحديات جديدة؟

اعداد : مفيدة عياري

الطوعية

منع التسلات عبر الحدود البحرية

على صعيد آخر، سلط العميد الجبابلي الضوء على جهود حرس البحر وجيش البحر في منع التسلات عبر الحدود البحرية. هذه العمليات أسهمت بشكل كبير في تقليص أعداد المهاجرين الذين حاولوا الوصول إلى الفضاء الأوروبي عبر البحر إذ تشير الإحصائيات إلى أنه خلال الثلاثة أشهر الأولى من سنة 2025، لم يتم تسجيل أي محاولات لدخول البلاد عبر الحدود البرية، مما يعكس نجاح الإجراءات الأمنية والسياسات التي تم وضعها لمكافحة الهجرة غير النظامية.

جهود التنظيف واستصلاح الأراضي

على الصعيد المحلي، قامت السلطات الجهوية في صفاقس بتخصيص 23 جرافة وأكثر من 50 شاحنة كبيرة، بالإضافة إلى حوالي 200 عامل، لرفع ركام المخيمات المفككة. هذه الجهود تأتي في إطار استصلاح الأراضي التي تأثرت جراء إقامة هذه المخيمات، ولا سيما غابات الزياتين التي تضررت من عمليات البناء العشوائي للمخيمات.

الهدف من هذه الجهود هو استعادة الأراضي إلى وضعها الطبيعي وتحقيق الاستفادة القصوى منها في المستقبل.

التحديات القانونية والاجتماعية

تجدر الإشارة إلى أن عمليات التفكيك تمت في إطار قانوني وأمني صارم، مع مراعاة الأبعاد الإنسانية والاجتماعية. فقد تم تسجيل العديد من القضايا العدلية بسبب الاعتداء على الممتلكات الخاصة للمواطنين، خصوصاً تلك التي تتعلق بالحقول والمزارع. ولذلك، فإن التنسيق بين الأجهزة الأمنية والمحلية يعكس رغبة الدولة في معالجة هذه الظاهرة بشكل شامل، يحفظ حقوق المواطنين والمهاجرين على حد سواء.

مستقبل المهاجرين غير النظاميين في تونس

رغم كل هذه الجهود، يظل مصير المهاجرين غير النظاميين في تونس قضية معقدة. إذ تواصل السلطات العمل على تأمين الإيواء المؤقت لهم، إلا أن الحلول المستدامة تبقى بعيدة المنال. ويبقى السؤال المحوري: إلى متى

ستظل هذه الإقامات المؤقتة قائمة؟ مع الحاجة الملحة لتقديم حلول فورية ودائمة لهذه الأزمة. في الوقت ذاته، تظل عملية العودة الطوعية، التي تشارك فيها المنظمات الدولية، أحد الحلول التي يأمل الجميع أن تكون فعالة. وفي هذا السياق، تبقى الحاجة إلى التنسيق المستمر والضغط الدولي لتأمين حياة كريمة وأمنة للمهاجرين الذين اختاروا العودة إلى بلدانهم.

إن عمليات تفكيك المخيمات في معتمدية العامرة تبرز حجم التحديات التي تواجهها تونس في مكافحة الهجرة غير النظامية. ورغم النجاحات التي تم تحقيقها في تأمين الحدود ومنع التسلات، يبقى ملف المهاجرين غير النظاميين من دول جنوب الصحراء قضية إنسانية معقدة، تتطلب حلولاً شاملة. من خلال هذه الجهود، تأمل السلطات التونسية في إعادة الأمن والنظام إلى مناطقها، وتحقيق العدالة الاجتماعية لجميع الأطراف المعنية.

تتواصل عمليات تفكيك وتعميم مخيمات المهاجرين غير النظاميين من دول جنوب الصحراء في معتمدية العامرة، في مناطق مثل النقطة رقم 25 والنقطة رقم 24 وهنشير بن فرحات. هذه العمليات التي تشمل تدخلًا شاملاً من سلط جهوية، الأمن، الحرس الوطني، الحماية المدنية، فرق الهلال الأحمر والصحة، والبلديات، تأتي في إطار جهود الدولة لإعادة النظام وحماية البيئة، وتحقيق العدالة الاجتماعية. ورغم أن الهدف الأول والأهم لهذه الجهود هو معالجة الفوضى البيئية والصحية، فإن هذه العمليات تطرح العديد من التساؤلات حول مصير المهاجرين بعد إخلاء المخيمات.

أين سيتم نقل المهاجرين؟

وفقاً للعميد حسام الدين الجبابلي، المتحدث الرسمي باسم الإدارة العامة للحرس الوطني، فإن التقديرات تشير إلى أن نحو 20 ألف مهاجر غير نظامي من دول جنوب الصحراء كانوا يقيمون في هذه المخيمات. بعد إزالة هذه المخيمات العشوائية، يظل السؤال الأبرز: أين سيتم نقل هؤلاء المهاجرين؟ رغم أن العديد منهم عبروا عن رغبتهم في العودة الطوعية إلى بلدانهم الأصلية، يبقى أمر تأمين أماكن مناسبة لهم في هذه الأثناء انتظاراً لاتسكامل إجراءات ترحيلهم مسألة معقدة. السلطات المعنية تعمل بالتنسيق مع المنظمات الدولية المتخصصة في شؤون الهجرة لتوفير إيواء مؤقت لهؤلاء المهاجرين.

هذا الإيواء المؤقت سيتيح للمهاجرين البقاء في أماكن آمنة إلى حين ترتيب عودتهم الطوعية إلى بلدانهم. لكن يبقى التحدي الأكبر هو تأمين هذه الأماكن بشكل ناجع، والتأكد من أن هذه الإقامات المؤقتة لا تتحول إلى مأوى دائم في ظل غياب حلول فعالة لهذه الأزمة الإنسانية.

إجراءات التنسيق الدولي والعودة



رغم تواصل نزول الأمطار

تراجع بـ 5 مليون متر مكعب لمخزونات السدود



جلال العرفاوي

رغم تواصل نزول الأمطار نهاية شهر مارس الماضي بمختلف مناطق البلاد إلا أن مخزونات السدود التونسية سجلت تراجعاً بنسبة 0.2 % لتستقر عند حدود 838.002 مليون متر مكعب إلى حدود 28 من شهر مارس الماضي 2025 مقابل 843.937 مليون متر مكعب خلال شهر فيفري الماضي.

تقلص إيرادات مياه الأودية

أشارت الأرقام الصادرة عن الإدارة العامة للسدود والأشغال المائية الكبرى التابعة لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري إلى أن نسبة الامتلاء العامة بجميع السدود التونسية والبالغ عددها 36 سدا بلغت إلى حدود 28 من شهر مارس 2025 نسبة 35.4 % حيث تم تجميع 838.002 مليون متر مكعب مسجلة بذلك نقصاً طفيفاً بـ 0.2 % مقارنة بما تم تسجيله نهاية شهر فيفري 2025 والتي كانت عند حدود 843.937 مليون متر مكعب ، ويعود ذلك بالأساس إلى تراجع نسبة إيرادات مياه الأودية خلال شهر مارس والتي ساهمت سلباً في تواصل العجز في المخزونات العامة بنحو 73.898 مليون متر مكعب مقارنة بمستوى المعدلات المسجلة خلال السنوات الثلاثة الماضية والمقدرة بـ 911.900 مليون متر مكعب.

معدلات عالية لسدود الشمال

مقارنة بشهري جانفي وفيفري الماضيين والتي عرفت نزول كميات هامة جداً من الأمطار تجاوزت 150 و200 مم في عدة محطات بمناطق أقصى الشمال على غرار طبرقة وعين دراهم ونفزة وبنو مطير وسجنان ، تم تسجيل كميات أقل خلال شهر مارس ورغم ذلك بقيت سدود الشمال محافظة على معدلات مقبولة في نسبة الامتلاء قاربت طاقتها القصوى ومتجاوزة نسبة 50 % في عدد آخر منها على غرار سد بربرة (99.9 %)

(والزرقة (95 %) والبراق ثاني أكبر السدود التونسية والذي يعد المخزون الاستراتيجي لمياه الشرب (72 %) وبني مطير (66.1 %) والمولى (67.8 %) والكبير (61 %) والقمقوم (53.1 %) ، كما سجل سد سيدي سالم أكبر خزان مائي على المستوى الوطني زيادة طفيفة بـ 0.9 % في نسبة الامتلاء لتستقر عند حدود 19.9 % وبطاقة خزن تقدر بـ 115.769 مليون متر مكعب.

سد سيدي يعيش خارج الخدمة

شهدت مخزونات سدود الوطن القبلي وبالبالغ عددها 6 سدود زيادة بـ 2.8 % في نسبة الامتلاء العامة حيث وصلت نهاية شهر مارس الماضي إلى 34.4 % مقابل نسبة 31.6 % نهاية فيفري 2025 ، في حين لم تعرف مخزونات سدود الوسط وعددها 8 زيادة كبيرة واقتصرت تطور مخزوناتاها عند حدود 0.2 % ، وقد ساهم ضعف كميات الأمطار في تراجع مخزونات

السدود على غرار البرك (0.4 %) والهوارب بالقيروان (0.8 %) وإحالة سد سيدي عيش بقفصة خارج الخدمة بعد أن سجل نسبة امتلاء تقدر بـ 0 % . مما فرض الالتجاء إلى سدود الشمال للقيام بعمليات تحويل المياه باعتماد الضخ لتلبية الحاجيات من مياه الشرب والتي حيث بلغت كميات تحويل المياه باعتماد الضخ من سدود الشمال وإلى غاية 28 مارس الماضي 142.357 مليون متر مكعب.

فلاحو الزراعات الكبرى متخوفون

رغم مطالبة فلاحو المناطق السقوية العمومية ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بالعدول عن قرارها بعدم برمجة زراعات سقوية جديدة خاصة منها الخضروات الآخر فصلية والقرعيات واجتناب التعاقد مع المزودين لاقتناء مشاتل أو كراء أراضي فلاحية للغرض ، وعدم تركيز مضخات بمختلف أنواعها على ضفاف الأودية ، وعدم إبرام

عقود إنتاج الطماطم مع الوحدات الصناعية وذلك إلى حين تحسن في مخزون السدود وتجاوزها نسبة امتلاء عامة تقدر بـ 50 % بما يسمح باستغلال المنظومات المائية ، ورغم امتثالهم إلى هذا القرار إلا أن تخوف فلاحو الزراعات الكبرى داخل المناطق السقوية العمومية يبقى قائماً من أن يشملهم هذا التوجه خاصة وأن مزارع الحبوب قد دخلت مرحلة حساسة جداً تتطلب الاعتماد على الري التكميلي بما يضمن صابة جيدة من الحبوب وبذور الموسم الفلاحي القادم.

مشاريع جديدة لتحلية مياه البحر والمياه الجوفية

مع تراجع حصة المواطن التونسي من المياه إلى 460 متر مكعب سنوياً وهو ما جعل بلادنا تصنف ضمن دائرة البلدان تحت خط الفقر المائي (أقل من 1000 متر مكعب سنوياً) ، ومن أجل إنعاش مواردها المالية تراهن تونس على مشاريع تحلية

المياه لإنعاش مواردها المائية ومواجهة الآثار السلبية المترتبة عن تغير المناخ والتوسع العمراني ، يتم حالياً إنجاز مشاريع مائية جديدة لتخزين المياه كمورد استراتيجي لمدة تصل إلى 4 أو 5 سنوات لفائدة القطاع الفلاحي أو مياه الشرب وهي تتمثل في وإحداث سد ملاق العلوي بولاية جندوبة (277 مليون دينار) بطاقة استيعاب تقدر بـ 195 مليون متر مكعب وسد «الدويميس » و «السعيدة » و « القلعة الكبرى » ، والاستعداد للانطلاق في إنجاز كل من سد « خلاد » بترسقي من ولاية باجة بتكلفة 150 مليون دينار وبطاقة خزن تقدر بـ 27 مليون متر مكعب والرغايي بغار الدماء من ولاية جندوبة . كما تتضمن المشاريع إنجاز 15 محطة لتحلية المياه الجوفية وهو ما سيساهم في الرفع من نسبة حصة المواطن التونسي من المياه بـ 30 % بحلول سنة 2030.

عيد الفطر في زغوان:

بين الفرح والتحديات الاقتصادية



محمد الدريدي

الملابس المستعملة أو التخلي عن شراء الجديد تمامًا. وفي حديث مع أحد سكان المدينة، قال السيد محمد العروسي، وهو أب لأربعة أطفال: «كنا ننتظر عيد الفطر بفارغ الصبر، لكنه أصبح عبئًا علينا بسبب ارتفاع أسعار كل شيء، من الملابس إلى الأحذية وحتى الحلويات التقليدية». وأشار إلى أن راتبه الشهري بالكاد يكفي لتلبية احتياجات أسرته الأساسية، ما جعل فكرة تخصيص ميزانية للعيد شبه مستحيلة.

الليالي الرمضانية الأخيرة والتحديات الاجتماعية

على الجانب الآخر، شهدت زغوان في الليالي الأخيرة لشهر رمضان تجمعات وسهرات اجتماعية رائعة، حيث تجمع الأصدقاء والعائلات في المقاهي والمنازل لتبادل الأحاديث والاحتفال بليالي الشهر الكريم. ومع ذلك، فإن شكاوى المواطنين لم تقتصر على غلاء الأسعار فقط، بل امتدت إلى نقص التنظيم وازدحام الأماكن العامة.

وعبرت السيدة أمينة الزواوي، وهي ربة منزل، عن استيائها قائلة: «أصبحت الليالي الرمضانية في السنوات الأخيرة مختلفة تمامًا. لم تعد تشعرني بالراحة بسبب الضوضاء في الأماكن المزدحمة وقلة الاحترام للنظافة العامة». وأضافت أن التجمعات في المقاهي غالبًا ما تنتهي بصراعات

قبل المناسبة بايام تترزين مدينة زغوان، المعروفة بجمال طبيعتها وعريق تاريخها، استعدادًا لاستقبال عيد الفطر المبارك، حيث تعم أجواء الفرح بين سكانها بعد شهر طويل من الصيام والتعب. ومع قرب انتهاء شهر رمضان، يصبح الحماس للعيد واضحًا في الأسواق والمحلات التجارية، التي تكتظ بالمتسوقين الباحثين عن الملابس الجديدة والهدايا للأطفال.

إلا أن فرحة العيد لم تكن خالية من المنغصات هذا العام، حيث يشكو العديد من المواطنين في زغوان من الارتفاع الجنوني في أسعار الملابس، ما جعل عملية شراء مستلزمات العيد تحديًا حقيقيًا لكثير من الأسر. فمن المعتاد أن يحمل عيد الفطر رمزية البهجة والاحتفال، إلا أن الضغوط الاقتصادية المتزايدة أثرت على استعدادات السكان لهذه المناسبة.

الأسواق والصعوبات الاقتصادية

تعد الأسواق في زغوان في مثل هذه الفترة نابضة بالحياة، حيث ينتشر الباعة على الأرصفة وتعرض المحلات تشكيلات متنوعة من الملابس التقليدية والعصرية. ومع ذلك، أكد العديد من المواطنين أن الأسعار ارتفعت بشكل ملحوظ مقارنة بالسنوات السابقة، ما دفع البعض إلى اللجوء إلى محلات

الظروف الاقتصادية والاجتماعية تشكل تحديًا للسكان. ويتمنى أهالي زغوان أن تأتي الأيام المقبلة محملة بالأمل والحلول التي تخفف من معاناتهم، وتعزز الروح الجماعية التي يتميز بها شهر رمضان وعيد الفطر.

الظروف الاقتصادية. كما يطالب بعض السكان السلطات المحلية بتنظيم الأسواق بشكل أفضل وتحديد أسعار معقولة للملابس والمستلزمات، لضمان أن يتمكن الجميع من الاحتفال بعيد دون ضغوط.

في النهاية، يبقى عيد الفطر مناسبة للتفاؤل والفرح، حتى وإن كانت

صغيرة بين الشباب، وهو ما أفسد جزءًا من أجواء الاحتفال.

ومع كل هذه التحديات، تبرز دعوات من المواطنين وأطراف من المجتمع المدني في زغوان لإحداث تغييرات إيجابية، من خلال دعم المبادرات التي تعزز المسؤولية الاجتماعية وتحسين

عماد الباي رئيس اتحاد الفلاحين بنابل لـ«24/24»

تحسن في صادرات القوارص الى السوق الليبية وانخفاض في السوق الفرنسية



سماح باشا

افاد عماد الباي رئيس الاتحاد المحلي للفلاحة والصيد البحري بنابل في تصريح لمراسلة لـ«24/24» بالجهة ان موسم تصدير القوارص شهد الموسم الحالي تحسناً ملحوظاً مقارنة بالموسم السابق حيث تم تصدير 8 آلاف و 277 طن من البرتقال المالح، مقابل 6.3 ألف طن صدرت العام الماضي. وأكد الباي أن السوق الليبية شهدت تحسناً ملحوظاً

في مستوى صادرات الحمضيات، مقارنة بانخفاض مُسجّل في السوق الفرنسية.

وأشار رئيس الاتحاد الجهوي الى أن منتصف أفريل المقبل سيمثل نهاية عمليات تصدير القوارص الذي أطلق يوم 11 جانفي الفارط. وأكد المتحدث أن الهدف المحدد للموسم الحالي هو تصدير 15 ألف طن من البرتقال المالطيويعد قطاع القوارص بولاية نابل من بين القطاعات الاستراتيجية

على المستويين الاقتصادي والاجتماعي حيث تساهم الجهة بحوالي 75 % من الانتاج الوطني وبنسبة 90 % من الكميات الموجهة للتصدير وتقدر مساحة غابات القوارص الموزعة بالخصوص بمعتمديات منزل بوزلفة وبني خلاد وسليمان وبوعرقوب وتاكلسة بنحو 20 ألف هكتارا لاسيما وأنه يكتسي أهمية اجتماعية تبرز من خلال توفير حوالي 20 ألف موطن شغل على امتداد الموسم.

يصادق عليه قبل عيد الشغل هل يعدل البرلمان في تنقيح مجلة الشغل؟



هاجر الحرشاني

استأنف مجلس نواب الشعب بعد انقضاء عطلة عيد الفطر دراسة مشروع القانون المنقح لمجلة الشغل المتعلق بتنظيم عقود العمل ومنع المناولة وسط تساؤلات حول حظوظ تمرير هذا النص الذي بات يثير الجدل تحت قبة البرلمان.

و تتواصل النقاشات داخل مجلس نواب الشعب بشأن مشروع القانون المتعلق بتنقيح مجلة الشغل، وسط انقسام واضح داخل اللجنة البرلمانية المكلفة بدراسة المشروع، ففي الوقت الذي يرى فيه عدد من النواب أن هذا التعديل يمثل خطوة ثورية تقطع مع المناولة وأشكال التشغيل الهش، يحذر آخرون من أن بعض الإجراءات الواردة فيه قد تكون لها تداعيات سلبية على سوق الشغل والاقتصاد الوطني.

ورغم هذا الجدل، فإن جل المؤشرات تدل على أن التعديلات التي قد تطرأ على المشروع ستكون محدودة ولن تمس جوهر النص، بالنظر إلى الدعم الكبير الذي تحظى به المبادرات التشريعية الصادرة عن رئاسة الجمهورية.

للمؤسسات المتأثرة بهذه الإجراءات، كما قد يتم تقديم توضيحات إضافية بشأن الحالات الاستثنائية التي يمكن فيها إبرام عقود شغل محددة المدة، لتجنب أي غموض قد يؤدي إلى إشكالات عند التطبيق.

وفي ظل هذه المعطيات، يبدو أن البرلمان يتجه نحو المصادقة على مشروع القانون قبل عيد الشغل في غرة ماي المقبل، مع إدخال تعديلات محدودة لا تؤثر على جوهر الإصلاحات المقترحة، فالأغلبية العددية تدعم الرؤية التي يقوم عليها المشروع، والتي تهدف إلى تعزيز استقرار العمال والحد من التشغيل الهش.

و من المرجح أن يحظى مشروع القانون بموافقة مريحة عند عرضه على الجلسة العامة، ليشكل خطوة جديدة في اتجاه إعادة هيكلة سوق الشغل في تونس وفق رؤية تضع حقوق العمال في صدارة الأولويات، رغم التحفظات التي يبديها البعض بشأن تأثيره المحتمل على مناخ الأعمال.

وشرع عدد من النواب في هذا السياق في صياغة مقترحات تعديل لجعل الفصل يسمح بالإبقاء على المناولة وفق ضوابط صارمة تضمن حقوق العمال، بدلاً من منعها نهائياً.

تعديلات محدودة متوقعة

وعلى الرغم من هذا الجدل، فإن أغلب المؤشرات المتوفرة تدل على أن التعديلات التي قد يدخلها البرلمان على مشروع القانون لن تكون جوهرية، فمن جهة، يتمتع المشروع بدعم كبير من الأغلبية البرلمانية، خصوصاً أن المبادرات التشريعية الصادرة عن رئاسة الجمهورية تحظى عادة بتأييد واسع داخل البرلمان.

ومن جهة أخرى، فإن الاتجاه العام داخل اللجنة يميل إلى الحفاظ على الفلسفة الأساسية للنص، مع إمكانية إدخال بعض التعديلات الشكلية التي لن تمس جوهر الإصلاحات المقترحة. ومن بين التعديلات التي قد يتم اقتراحها، تقليص الخطايا المالية المسجلة على المؤسسات المخالفة لحظر المناولة، أو منح مهلة انتقالية أطول

على المؤسسات التي تعتمد على هذه الآلية لتغطية احتياجاتها الظرفية، ما قد يدفع البعض إلى التقليل من عدد مواطن الشغل.

و بين الموقفين برزت اتهامات في الكواليس ذهبت بعضها حد إمكانية سعي عدد من النواب إلى إسقاط القانون مقابل تصريح «خصومهم» بأن النص سيمر و أن مجموعات ضغط تسعى إلى التحرك لوأد القانون. ويعد الفصل 28 من مشروع القانون من أكثر الأحكام إثارة للنقاش، حيث ينص على منع مناولة اليد العاملة بشكل قطعي، مع فرض عقوبات مشددة على المخالفين تصل إلى السجن، ويرى المدافعون عن هذا الإجراء أنه سيضع حداً لاستغلال العمال في مؤسسات ليست مشغلتهم الأصلية، وسيساهم في تحسين أوضاعهم المهنية والاجتماعية.

لكن منتقدي هذا الفصل يرون أن المنع المطلق للمناولة قد يؤدي إلى صعوبات اقتصادية، خصوصاً في بعض القطاعات التي تعتمد على هذه الآلية لضمان المرونة في سوق العمل،

موسمية، كما يضمن المشروع للعمال المتعاقدين بنفس الحقوق التي يتمتع بها الأجراء القارون، مع منحهم الأولوية في الترسيم عند توفر مواطن شغل قارة.

جدل في البرلمان

عرفت النقاشات داخل اللجنة انقساماً واضحاً بين تيارين متعارضين حيث يعتبر انصار الرأي الأول أن هذا القانون يمثل تحولاً جذرياً في علاقة الشغل ويضع حداً لأشكال العبودية الحديثة، خاصة من خلال القطع النهائي مع مناولة اليد العاملة، ويؤكد هؤلاء أن هذا الإجراء سيضمن استقراراً وظيفياً للعمال، وسيحد من استغلالهم من قبل المؤسسات التي تعتمد على عقود قصيرة المدى بهدف التهرب من التزاماتها تجاه الأجراء.

في المقابل، يرى معارضو المشروع أن منع عقود الشغل محددة المدة قد يؤثر سلباً على سوق العمل، حيث قد تتردد المؤسسات في الاندفاع خشية الالتزامات طويلة الأمد، كما يعتبرون أن إنهاء العمل بالمناولة قد يشكل عبئاً

تغييرات جذرية في مجلة الشغل

ويقترح مشروع القانون تعديلات جوهرية، لعل أبرزها جعل عقود الشغل غير محددة المدة هي القاعدة العامة، حيث ينص الفصل السادس ثانياً الجديد على أن أي علاقة شغلية دائمة يجب أن تكون بعقد غير محدد المدة، باستثناء الحالات التي يحددها القانون بوضوح. كما يفرض المشروع فترة تجربة لا تتجاوز ستة أشهر، قابلة للتجديد مرة واحدة، مع شرط إعلام الطرف الآخر قبل 15 يوماً في حال إنهاء العقد خلال هذه الفترة.

ومن بين التعديلات التي تثير الجدل، منع إبرام عقود شغل محددة المدة إلا في حالات استثنائية، مثل زيادة غير عادية في حجم العمل أو تعويض مؤقت لعامل غائب أو إنجاز أعمال



لتمويل موسم جني وتحويل الزيتون بزغوان إسناد 280 قرضا موسميا بقيمة 1.3 مليون دينار

محمد الدريدي

نظرت اللجنة الجهوية لإسناد القروض الموسمية في قطاع الزيتون بولاية زغوان، في جلستها الخامسة والأخيرة، في 130 مطلب قرض لتمويل موسم جني وتحويل الزيتون 2024 - 2025، وافقت خلالها على إسناد 83 قرضا بقيمة حوالي 322 ألف دينار بتمويل من البنك التونسي للتضامن.

وأفاد مدير فرع البنك بزغوان نزار التليثي بأن اللجنة، تلقت اجمالا منذ انطلاق تنفيذ برنامج تمويل موسم الزيتون مطلع شهر جانفي الماضي، 439 مطلب قرض وقررت الموافقة، خلال 5 جلسات دورية، على 280 مطلبا بقيمة مالية جمالية قاربت 1.3 مليون دينار، ورفض 159 مطلبا لعدم استيفاء أصحابها للشروط المطلوبة.

وأكد التليثي أن هذه القروض، ستساعد منتجي الزيتون على مواجهة مستلزمات الإنتاج للموسم المنقضي والإعداد الجيد للموسم المقبل وتعزز قدرة المنتجين على تطوير هذا القطاع الاستراتيجي، وفق تقديره.

وأشار في المقابل إلى أن نسبة إسناد القروض الموجهة لتمويل إحداث المشاريع الصناعية ومشاريع المهن الصغرى بولاية زغوان، ضعيفة، رغم حجم التمويل المخصص لبعث مثل هذه المشاريع، وشدد على دعوة السلط والهياكل المختصة على تكثيف الحملات التحسيسية لدفع الفئات الشبابية وتحفيزها على المبادرة الخاصة والانتصاب للحساب الخاص.

سماح باشا

قال محمد الشارف بن معاوية عضو الاتحاد الجهوي للفلاحين مكلف بالزراعات الكبرى في تصريح لمراسلة «24/24» بالجهة، إن جلسة انعقدت بمقر ولاية نابل جمعت مختلف المتدخلين وخصصت للاستعداد لموسم حصاد الحبوب بالوطن القبلي لسنة 2025.

ولفت معاوية إلى أن موسم الحبوب يسير بشكل جيد وبيبشر بصابة قياسية على غرار تلك المسجلة في سنة 2019، إذا تواصلت التساقطات في شهر أفريل.

ووفق بن معاوية، فإن ولاية نابل خصصت 70 ألف هك مزروعة حبوب وأعلاف من بينها 22 ألف هك مزروعة قمح

موسم الحبوب في الوطن القبلي الاستعدادات جيدة والمؤشرات تبشر بصابة قياسية

صلب وهي المساحة التي تطمح الجهة لإنجاحها.

وتتوزع نسبة جودة المحصول، وفق المتحدث ذاته إلى حوالي 66% ذو مردودية ممتازة و33% ذو مردودية متوسطة وحوالي 1% مردودية ضعيفة.

وأكد عضو الفلاحين في التصريح ذاته تخصيص خمس مراكز لتجميع الحبوب ستشرف عليها لجنة مشتركة تترأسها والية الجهة وتشترع في العمل بداية من 7 أفريل الجاري.

ولفت إلى تعهد كل من الإدارة الجهوية للحماية والإدارة الجهوية للفلاحة والمصالح الجهوية الأمنية بالعمل على تهيئة الطرقات والمسالك الفلاحية وتأمين حصاد ونقل وتجميع الحبوب خلال مداخلاتهم في الجلسة.

لتهذيب مدينة صواف وتطهير منطقة الذراع بزغوان تخصيص اعتمادات بمبلغ 10.5 ملايين دينار

محمد الدريدي

تستعد مصالح وكالة التهذيب والتجديد العمراني للمشروع في إنجاز مشروع تهذيب بولاية زغوان قبل موفى شهر أفريل الجاري خصّصت لهما الوكالة اعتمادا جمليا بقيمة 10.5 ملايين دينار.

وأوضح المدير الجهوي للوكالة، فيصل بن علي أن المشروع الأول يتعلق بتهذيب مدينة صواف بكلفة أشغال قدرت بـ1.8 مليون دينار، ويشمل تطوير البنية التحتية من طرقات وتنوير عمومي وتهئية فضاءات خضراء وتصريف المياه المستعملة، إلى جانب عنصر التجهيزات الجماعية من خلال إحداث قاعة للرياضات الفردية والجماعية، وبناء سوق بلدي في حال تمت المصادقة عليه من طرف المجلس البلدي باعتماد المقاربة التشاركية.

وأضاف أن المشروع الثاني الذي خصّص له اعتماد بقيمة 2.4 مليون دينار يتعلق بتطهير منطقة ذراع بن جودر بمعتمدية الفحص، ويتمثل في بناء محطة تطهير على مساحة 5 آلاف متر مربع، ومد قنوات على بطول 5 كيلومترات لربط حوالي 700 مسكن بالشبكة، مشيرا إلى أنه من من المؤمل أن تنطلق أشغال المشروعين بالتوازي قبل نهاية الشهر الجاري.

في سوسة وسيدي بوزيد والكاف إيقاف مطلوبين للعدالة

تمكنت وحدات الحرس الوطني من إيقاف عدد من المطلوبين للعدالة بولايات سوسة وسيدي بوزيد والكاف وفق ما أفادت به الإدارة العامة للحرس الوطني في بلاغ لها.

وألقت منطقة الحرس الوطني بسوسة بمشاركة مختلف اختصاصات الإدارة العامة لوحدة التدخل بالإقليم، القبض على 4 أشخاص مفتش عنهم من بينهم شخصان ملاحقان تواليا بـ57 و12 منشور تفتيش وأحكام سجنية بين 5 و32 سنة.

كما ضبطت وحدات الحرس الوطني بسيدي بوزيد بمشاركة وحدات التوقي من الإرهاب بالإقليم، شخصا مطلوبا بموجب 39 منشور تفتيش في قضايا حق عام وتتعلق به أحكاما سجنية لمدة 16 سنة.

وفي سياق متصل تمكنت وحدات منطقة الحرس الوطني بالكاف من إلقاء القبض على شخص صادر في شأنه 5 مناشير تفتيش لفائدة وحدات أمنية وهياكل قضائية مختلفة من أجل تورطه في قضايا حق عام وصادرة في شأنه أحكاما سجنية لمدة 13 سنة. وتم اتخاذ الإجراءات القانونية في جميع الموقوفين بعد التنسيق مع النيابة العمومية.

بعرض هويته على الناظم الآلي تبين أنه محل 30 منشور تفتيش لفائدة وحدات أمنية وهياكل قضائية مختلفة وصادر في شأنه أحكام بالسجن لمدة 88 سنة مع النفاذ العاجل. وقد تم تقديمه إلى مركز الأمن الوطني بفندق الغلة فتم الاحتفاظ به بعد استشارة ممثل النيابة العمومية والأبحاث متواصلة.

قرطاج

حجز أكثر من 4000 قرص مخدّر

تمكنت الوحدات الأمنية التابعة لفرقة الشرطة العدلية بقرطاج والفرقة المختصة بالبحث في جرائم العنف ضد المرأة والطفل ومركزي الأمن الوطني بالكرم الغربي و حلق الوادي من القبض على مروجي مخدرات بمحل سكناهم بعد التنسيق مع النيابة العمومية حيث يعمدان إلى ترويج المخدرات بمحيط المؤسسات التربوية بالجهة، وقد تم العثور على 4095 قرصا مخدرا و أسلحة بيضاء ومبلغا ماليا من العملة التونسية والأجنبية. وباستشارة ممثل النيابة العمومية أذن بالاحتفاظ بالمظنون فيهما وإدراج آخر بالتفتيش والأبحاث متواصلة.

تونس

إقرار حكم الإعدام على إرهابي

قضت هيئة الدائرة الجنائية المختصة بالنظر في قضايا الإرهاب لدى محكمة الاستئناف بتونس مؤخرا بإقرار الحكم الابتدائي القاضي بإعدام العنصر الإرهابي الخطير بهاء الدين الشيعبي مع السجن المؤبد مع المراقبة الادارية مدة خمسة أعوام. ويتعلق ملف القضية بالقتل والمشاركة في القتل والانضمام إلى تنظيم إرهابي وتوفير متفجرات، علما أن هذا الإرهابي تخصص في زراعة الألغام وتفخيخ عدة اماكن بجبل الشعابني وجبل السلوم.

المرسى

حجز لفافات معدة للترويج من مخدّر الكوكايين

إثر توفر معلومات لدى الوحدات الأمنية التابعة لفرقة الشرطة العدلية بالمرسى تفيد بتعمّد أحد الأشخاص ترويج مخدّر الكوكايين بالمطاعم السياحية والعلب الليلية بجهة قمرت. تمكنت الوحدات الأمنية بعد جملة من التحريات من القبض عليه وبرفقته شخص آخر على متن سيارة خاصة، وبتفتيشها عثر على 20 لفافة من مخدر الكوكايين ومبلغ مالي قدره 530 دينار. وبالتنسيق مع النيابة العمومية تم التحوّل إلى منزليهما أين تم حجز مبلغ مالي قدره 1500 دينار وكيس من مخدّر الكوكايين، فتم الاحتفاظ بهما بعد استشارة النيابة العمومية والأبحاث متواصلة.

القصرين

تفكيك شبكة إجرامية في مجال تجارة الأسلحة والمخدرات

تمكنت وحدات الإدارة الفرعية لمكافحة الإجرام للحرس الوطني ببن عروس بمشاركة تشكيلات من الإدارة العامة لوحدة التدخل من تفكيك شبكة مختصة في مجال تجارة الأسلحة والمخدرات بعد إجراء سلسلة من المداهمات بجهة تلابت وأم علي والدغرة، من ولاية القصيرين، وقد أسفرت عن إلقاء القبض على 6 أطراف رئيسية من الشبكة المذكورة و حجز 5 صفائح من مادة القنب الهندي ومسدس ناري يستعمل في تحركاتهم وفي عمليات التسلم والتسليم ومبالغ مالية متأتية من عائدات ترويج المخدرات. وبمراجعة النيابة العمومية أذنت باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة في شأنهم.

صفاقس

القبض على شخص حاول سرقة النحاس

تمكنت وحدات منطقة الحرس الوطني بصفاقس من القبض على شخص، أصيل ولاية مجاورة، ومحل 7 مناشير تفتيش في قضايا حق عام، و صادر في شأنه حكم بالسجن و قد جاءت عملية الإيقاف إثر ضبطه من قبل حارس أحد المصانع المغلقة منذ حوالي سنتين أثناء تفكيكه أحد المولدات الكهربائية في محاولة للاستيلاء على مادة النحاس. وقد تم الاحتفاظ بالمشتبه به على ذمة التحقيق، في انتظار اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة في شأنه.

أريانة

حجز كمية من الكوكايين والقنب الهندي لدى مروج

تمكنت الوحدات الأمنية التابعة لفرقة الشرطة العدلية بأريانة المدينة و مراكز الأمن الوطني بأريانة العليا وأريانة المدينة وقلعة الأندلس من القبض على أحد مروجي المخدرات بمقر سكناه حيث تم حجز كميات متفاوتة من مخدّر القنب الهندي و الكوكايين ومبلغ مالي قدره 570 دينار من عائدات الترويج وميزان إلكتروني. وقد تم الاحتفاظ به بعد استشارة ممثل النيابة العمومية والأبحاث متواصلة.

حمام الأنف

القبض على مفتش عنه ومحكوم بـ 88 سنة سجن

تمكنت الوحدات الأمنية التابعة للإدارة الفرعية لتأمين وسائل النقل العمومي و مكافحة النشل من القبض على شخص مفتش عنه داخل عربة الرتل بجهة حمام الأنف في اتجاه تونس العاصمة، و

سوسة

القبض على شخص حاول سرقة فضاء تجاري

أذنت النيابة العمومية بسوسة لفرقة الشرطة العدلية بسوسة المدينة بالاحتفاظ بشخص من أجل محاولة السرقة باستعمال العنف أو التهديد به وحمل ومسك سلاح ابيض بدون رخصة بعد أن عمد الدخول إلى فضاء تجاري بجهة سهلول متسلحا بسكين بغاية سرقة المكان . وبتدخل أعوان السلامة فرّ من المكان وقد تمكن أعوان الفرقة المذكورة بحصر الشبهة في أحد الأشخاص والذي تم ضبطه وبعرضه على المتضرر تعرف عليه والأبحاث متواصلة.

المنستير

وفاة ثلاثة أشقاء في حادث مرور

شهدت منطقة منزل حياة حادث مرور مروّع، أسفر عن وفاة ثلاثة أشقاء على عين المكان بعد أن دهسهم قطار أثناء عبورهم بالسيارة السكة الحديدية. وقد وقع الحادث مباشرة عند عودتهم من زيارة قبر والدتهم بالمقبرة القريبة من موقع الحادث.

تونس

خمس سنوات سجنًا وعامين مراقبة في حق مهرب

قرّرت هيئة الدائرة الجنائية المختصة في النظر في قضايا الإرهاب بمحكمة الاستئناف بتونس الحكم بخمس سنوات سجنًا والمراقبة لمدة عامين في حقّ مهرب نقل عنصرًا إرهابيًا مفتشًا عنه على متن سيارته ومكّنه من اجتياز الحدود خلسة نحو ليبيا مقابل مبلغ مالي. ووجّهت للمتهم تهمة مساعدة شخص على مغادرة التراب التونسي خلسة بهدف ارتكاب جريمة إرهابية.

المنزه

الاحتفاظ بـ«انستاغراموز» معروفة

أذنت النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية بتونس لأعوان الاستمرار بمنطقة الأمن الوطني بالمنزه بالاحتفاظ بانستاغراموز معروفة. وقد تمكن الأعوان من إيقاف الأنستاغراموز المعروفة استنادا إلى منشوري تفتيش صادريين في حقّها لفائدة محكمة الناحية بتونس من أجل الإساءة إلى الغير عبر مواقع التواصل الاجتماعي والإدارة الفرعية للقضايا الإجرامية بإدارة الشرطة العدلية بالقرجاني.

وباستشارة النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية بتونس، أذنت بالاحتفاظ بها وإحالتها على أنظارها لتقرّر في شأنها ماتراه مناسبا.

وليد محرز المنتج المنقذ لمسلسل «وادي الباي» لـ «24/24» هدفنا المصالحة بين التلفزة و المشاهد

حاوره : أبو هارون

* ما هو شعارك من وراء الإنتاج التلفزيوني؟

شخصيا، أبحث عن الأصالة والإبداع و إحياء القيم الإنسانية التي نعيش من أجلها، و تعريف الأجيال بتاريخنا و ماضينا المجيد. و هدفي الأساسي هو المصالحة بين الشعب التونسي و التلفزة التونسية، التي يجب أن تحظى بمكانة مرموقة لدى المشاهدين. كما أن أعمال مثل مسلسل «وادي الباي»، من شأنه أن يجد رواجاً في بقية الدول العربية لما يتضمنه من أحداث تاريخية عن بلادنا.

* الجمهور يعرف وليد محرز مسير رياضي، كيف تفسر تغيير مسارك للإنتاج التلفزيوني؟

التسيير الرياضي موهبة و عشق للرياضة بصفة عامة، غير أنه يحتاج إلى الكثير من الجهد الذهني و النفسي. و لقد اكتسبت منه الخبرة في تجاوز الصعوبات و العراقيل و كسب التحديات. لقد اقتحمت ميدان الإنتاج التلفزيوني بتشجيع من صديقي المرحوم الممثل توفيق البحري الذي تعلمت منه الكثير، و كان بالإمكان مواصلة مسيرتي الفنية معه، لكن المنية غيبته باكراً. أعتقد جازماً أن التسيير الرياضي يهتم بجوانب عديدة من حياة الناشئة، لكن العمل التلفزيوني يبحث عن تأصيل أجيال المستقبل على تاريخهم و حضاراتهم المعنوية و الثقافية و المادية، و يعتبر أكثر شمولية من بقية المسائل. مازلت في بداية مشواري الفني، و أعتقد أن المسيرة مازالت متواصلة و ستكون أكثر نضجا و إيجابية خلال المواسم القادمة.

* كيف تختم هذا الحوار ؟

أتوجه بجزيل الشكر الصديق حمزة السوداني سيناريست المسلسل والمؤلف ربيع الزموري وإلى جميع أعضاء الفريق التقني والعملة على مجهوداتهم الجبارة في إنجاز هذا العمل الوطني الهادف، كما أتوجه بالشكر للرئيس المدير العام للتلفزة التونسية السيد شكري بن نصير، ومدير إدارة الإنتاج السيد معز الخضراوي لوقوفهم إلى جانبنا كفريق عمل وتذليل مختلف الصعوبات



الوطنية، قد قامت بإنتاج مسلسلين و 6 «سيتكوم» خلال شهر رمضان المنقضي، و هو إنجاز الأول من نوعه من طرف التلفزة الوطنية، إلا أن لجنة الإذاعة التونسية قد تجاهلتها.

* هل كنت تعتقد في نجاح مسلسل «وادي الباي» بوجوه شابة؟

نعم لقد نجحت في كسب التحدي، بالإصرار و المراهنة على مخرجة شابة في أول تجربة لها في عمل ضخم رفقة فريق تقني من الشباب، و أردت من وراء هذا بعث رسالة أن الشباب قادر على التحدي و الإنجاز و الإبداع. و إصراري على أداء الشاب ابن الجنوب الفنان عصام عبد النور و الذي نجح في مهمته.

* نقطة مضيئة في المسلسل تبقى في الذاكرة؟

هناك إجماع على أن أغنية الجينيريك مثلت نقطة إيجابية في المسلسل و ستبقى خالدة مع مرور الزمن، و التي كانت من أداء الوجه الشاب عصام عبد النور و كلمات سالم الهبي و توزيع ربيع الزموري.

عبر عن إعجابه بالمسلسل من جميع النواحي، و هو ما تجلّى من خلال ردود الفعل و نسبة المشاهدة. شخصيا، أعتبر أن المنتج التلفزيوني يجب أن يؤثر على الرأي العام إيجابيا، و أن تكون له رسائل ثقافية و اجتماعية يبعث بها للمشاهدين عبر الشاشة. و تجميع العائلات التونسية أمام الشاشة بعيدا عن المحتوى غير الأخلاقي.

* ماذا تفسر غياب المسلسل عن الترويج بجوائز الأعمال الرمضانية؟

هدفنا قلوب المشاهدين لا تقييمات اللجان غير المحايدة، لومي و أسفي كيران من لجنة التقييم و التحكيم بالإذاعة التونسية التي أقصت أعمال زميلتها التلفزة التونسية من جوائزها، و النية واضحة في هذا السياق. و الحال أن البعض من أعضاء لجنة التقييم يؤيدون بالتعليق الفايكس بوكية أن أغنية جينيريك مسلسل «وادي الباي» الأفضل على جميع المستويات، و تتضمن لمسة إبداعية وطنية و ملحمة، غير أنها لم تنل رضاهم أثناء توزيعهم للجوائز، و هذا تناقض بعينه. و رغم أن مؤسسة التلفزة

الإنتاج التلفزيوني إنارة عقول الشباب و التأسيس لثقافة فنية بقطع النظر عن المكاسب المادية خدمة للمصلحة الوطنية.

* ما هي أبرز المسائل الإيجابية في هذا العمل التلفزيوني؟

أنا فخور جدا بمسلسل «وادي الباي» الذي يتطرق إلى فترة تاريخية هامة جدا و مصيرية في تاريخ تونس خلال أربعينات القرن العشرين، و التي بلغ خلالها النضال النقابي و السياسي للشعب التونسي مرحلة جديدة من المقاومة الشرسية ضد الإحتلال الفرنسي. تنطلق أحداثه من مدينة قفصة التي تعتبر أحد المناطق التي شهدت ملاحم النضال الوطني ضد الإستعمار من جهة، و العمل النقابي مع أولى التشكيلات النقابية العمالية التونسية من جهة ثانية، و المقاومة المسلحة من ناحية أخرى.

* هل تعتقد أن مسلسل «وادي الباي» جمع الإبداع و تحدي الصعوبات؟

أعتقد أن الجمهور التونسي قد

بثت القناة الوطنية الأولى بداية من النصف الثاني لشهر رمضان 2025 المسلسل التونسي «وادي الباي» من إنتاج مؤسسة التلفزة التونسية، و سرعان ما حقق هذا العمل التلفزيوني نسبة مشاهدة عالية و متابعة فئة هامة من التونسيين. يروي المسلسل قصة عائلة تونسية تعيش في مدينة قفصة خلال العهد الإستعماري، و يدخل أفرادها مرحلة من النضال متعدد الأشكال ضد الإحتلال الفرنسي خلال أربعينات القرن العشرين، و جلب البعد التاريخي لهذا العمل التلفزيوني المشاهد التونسي الذي يبحث عن أعمال فنية مرتبطة بواقعه. غير أن هذا العمل قد أثار جدلا لدى الرأي بشأن عدة مسائل، المنتج المنقذ للمسلسل وليد محرز يكشف جملة من المعطيات للجمهور في هذا الحوار التالي:

* كيف تقيم مسيرتك مع الإنتاج التلفزيوني؟

تجربتي مع الإنتاج التلفزيوني بدأت منذ مدة رفقة المرحوم التوفيق البحري في سلسلة «كلام ناس بكري» خلال شهر رمضان الفارط 2022، إلى جانب إنتاج مسلسل «وادي الباي» لشهر رمضان 2025. و أعتبر تجربتي مازالت متواصلة و أنا بصدد اكتشاف هذا الميدان المليء بالتحديات.

* ما هي أهدافك من وراء الإنتاج التلفزيوني؟

أسعى دائما إلى احترام المشاهد التونسي الذي يبحث عن أعمال فنية وطنية تقطع مع مسلسلات عكست ظواهر سيئة أخلاقيا على غرار المخدرات و الجريمة و الانحلال الأخلاقي، و التي أثرت سلبيا على سلوكيات الناشئة. لقد أثبت طاقم عمل هذا العمل الدرامي أن تونس تزخر بكفاءات عالية في ميدان الإنتاج التلفزيوني و السينمائي، و قادرة على إنتاج أعمال تجذب المشاهدين و تتضمن قيما هادفة تساهم في تطوير و تهذيب الناشئة. أختار الأعمال الراقية ذات المحتوى التاريخي و الثقافي بعيدا عن الأعمال ضعيفة المحتوى و القطع مع الرداءة. هدفنا الأساسي من وراء

مهرجان «سيكا جاز» في الكاف: عشر سنوات من الإبداع الموسيقي والاحتفاء بالثقافات العالمية



فهو يمثل نقطة التقاء بين مختلف الثقافات والفنون، ويعتبر منصة حيوية للحوار الثقافي بين الشعوب. إن التنوع في العروض، ودمج الموسيقى الجاز مع الأنماط الثقافية المحلية والعالمية، يخلق بيئة غنية بالتجارب الفنية والتواصل الثقافي.

مهرجان «سيكا جاز» هو حدث يحيي فينا معنى الوحدة الثقافية من خلال الموسيقى، حيث تُفتح أبواب التفاهم بين الشعوب والأجيال المختلفة عبر الأنغام واللحظات الفنية المشتركة.

عشر سنوات من النجاحات والإبداع تُعد الدورة العاشرة لمهرجان «سيكا جاز» محطة هامة في مسيرة هذا المهرجان، الذي أصبح يمثل أحد أهم الأحداث الموسيقية والثقافية في تونس. مع مرور عشر سنوات على انطلاقه، يظل المهرجان واحدًا من أبرز المهرجانات التي تحتفل بموسيقى الجاز وتساهم في نشر الثقافة الموسيقية حول العالم.

ومن خلال هذه الدورة، يقدم مهرجان «سيكا جاز» فرصة لا تُعوّض للتمتع بالعروض الموسيقية الرائعة، لاكتشاف التجارب الموسيقية الجديدة، والتعرف على فنانيين من مختلف أنحاء العالم، ومواصلة احتفاله بالموسيقى باعتبارها لغة عالمية توحد الشعوب.

والتكوين الموسيقي من كبار الخبراء في مجال الجاز، مما يعزز تنمية المهارات الفنية ويشجع على الابتكار والإبداع.

إسهام المهرجان في دعم المواهب التونسية الشابة

من أبرز الأهداف التي يسعى مهرجان «سيكا جاز» لتحقيقها هو دعم المواهب التونسية الشابة في مجال موسيقى الجاز. لا يقتصر المهرجان على استقطاب الفنانين العالميين فحسب، بل يهتم أيضًا بإعطاء الفرصة للفنانين المحليين والشباب لعرض أعمالهم وتطوير مهاراتهم. وتُعتبر ورش العمل التي تقام ضمن فعاليات المهرجان فرصة حقيقية لتشجيع المبدعين الشباب وتزويدهم بالأدوات الفنية التي تساعدهم على النمو والتطور في هذا المجال.

إن المهرجان يُعد بمثابة منصة عالمية لعرض الأعمال الموسيقية التونسية، ما يساهم في تقديم الجاز التونسي إلى جمهور عالمي. كما يساهم في تنمية المشهد الموسيقي المحلي من خلال تسليط الضوء على الإبداع الموسيقي التونسي وتقديمه للمجتمع الدولي.

مهرجان «سيكا جاز»: أثر من مجرد حدث موسيقي

على الرغم من أن مهرجان «سيكا جاز» يركز بشكل أساسي على موسيقى الجاز، إلا أن دوره لا يقتصر فقط على تقديم عروض موسيقية.

التنوع الكبير في موسيقى الجاز، بدءًا من العروض التقليدية وصولًا إلى التجارب الحديثة التي تعكس التوجهات الجديدة في هذا النوع الموسيقي. كما ستتاح للمشاركين فرصة الاستمتاع بعروض تحاكي موسيقى الجاز المزوجة بالفولكلور التونسي والموسيقى العربية، مما يعكس تفاعل ثقافات متعددة في قالب فني واحد.

البرامج والفعاليات: تنوع إبداعي وإثراء ثقافي

كل دورة من مهرجان «سيكا جاز» تتميز بتنوع فريد في برامجها. وعلى مدار خمس أيام، سيشهد الحضور مجموعة من العروض الموسيقية الحية التي تضمن تلبية جميع الأذواق، من الجاز التقليدي إلى المزيج الحديث بين الجاز وأنواع أخرى من الموسيقى العالمية. بالإضافة إلى العروض، سيحظى الجمهور بفرصة المشاركة في ورش العمل التي تهدف إلى تعليم فنون الجاز، وتعزيز المهارات الفنية للموسيقيين الهواة والمحترفين على حد سواء.

تعتبر ورش العمل جزءًا أساسيًا من مهرجان «سيكا جاز»، حيث يشارك فيها موسيقيون من مختلف أنحاء العالم، ويتبادلون الخبرات مع الجمهور التونسي والعالمي. هذه الورش تعتبر فرصة حقيقية للمشاركين لتعلم تقنيات العزف

لا تقتصر دورة مهرجان «سيكا جاز» على العروض الموسيقية فقط، بل تشمل مجموعة متنوعة من الفعاليات الثقافية والفنية التي تهدف إلى تعزيز التبادل الثقافي بين الفنانين والجمهور. ورش العمل، الحوارات الفكرية، المعارض الفنية، والجلسات الحوارية حول الموسيقى والفن، كلها أصبحت جزءًا من هوية المهرجان الذي يسعى إلى دمج الموسيقى مع ثقافات مختلفة من جميع أنحاء العالم.

الدورة العاشرة: الاحتفال بعشر سنوات من الفن والجمال
دورة 2025 ستكون مميزة بكل المقاييس، حيث يتم الاحتفال بمرور عشر سنوات على انطلاق المهرجان. من 30 أبريل إلى 4 ماي 2025، ستتخلل هذه الدورة العديد من الفعاليات التي ستجمع الفنانين والجمهور في أجواء احتفالية تُعبر عن رحلة طويلة من النجاح والتطور. هذه الدورة لن تكون مجرد تكرار لبرامج المهرجان السابقة، بل ستكون بمثابة احتفالية كبيرة بالأعمال التي أنجزها المهرجان على مدار السنوات الماضية، ونافذة نحو المستقبل لمزيد من الإبداع الفني.

تشارك في الدورة العاشرة مجموعة من كبار فناني الجاز من مختلف أنحاء العالم، بالإضافة إلى فرق موسيقية تمثل ثقافات متعددة. سيستمتع الحضور بعروض موسيقية تعكس

ريم حمزة
في قلب مدينة الكاف، تتناغم الألحان وتلتقي الثقافات لاحتفل الدورة العاشرة لمهرجان «سيكا جاز» بمرور عشر سنوات من العطاء والإبداع الفني. من 30 أبريل إلى 4 ماي 2025، سيجتمع هذا المهرجان الرائع فنانيين من مختلف أنحاء العالم مع جمهور يتطلع للاستمتاع بتجربة موسيقية ثقافية لا تُنسى. مع مرور عقد كامل على انطلاقته، أصبح مهرجان «سيكا جاز» واحدًا من أبرز الأحداث الثقافية في تونس والعالم العربي، وحقق لنفسه مكانة مميزة على الساحة العالمية.

نشأة المهرجان وتأسيسه: حلم يتحقق

في عام 2015، كانت مدينة الكاف، بجمالها الطبيعي وتاريخها العريق، على موعد مع حدث موسيقي ثقافي كان يهدف إلى تقديم موسيقى الجاز إلى جمهور تونسي وعالمي. كان حلم مهرجان «سيكا جاز» الذي أطلقته مجموعة من الموسيقيين والمبدعين التونسيين هو تقديم منصة لفن الجاز الذي يُعد واحدًا من أرقى أنواع الموسيقى، وكذلك دعم المواهب المحلية والعالمية.

ورغم البداية المتواضعة، سرعان ما جذب المهرجان أنظار المهتمين بالموسيقى والفن، ليتحول إلى أحد المهرجانات الثقافية الكبرى في تونس. يهدف المهرجان إلى تسليط الضوء على موسيقى الجاز، والتي تعتبر جزءًا من التراث الموسيقي العالمي، ولكن مع لمسة محلية تعكس تنوع الثقافة التونسية وحضورها في المشهد الثقافي العالمي.

عشر سنوات من الإبداع الفني: رحلة مستمرة من النجاح

مرت عشر سنوات على انطلاق مهرجان «سيكا جاز»، وعلى مدار هذه الفترة، أثبت المهرجان قدرته على التطور والنمو ليصبح حدثًا موسيقيًا وثقافيًا ضخمًا يجذب الزوار من داخل تونس وخارجها. كل دورة من دورات المهرجان شهدت تزايدًا في المشاركة الجماهيرية وزيادة في عدد الفرق الموسيقية المشاركة من مختلف أنحاء العالم، ما جعل المهرجان واحدًا من أبرز الفعاليات الموسيقية في المنطقة.

احتلال كامل وتمهيد للتهجير ومجازر أكثر

تفاصيل المؤامرة الجديدة على غزة

محمد بن محمود

بعد انهيار الهدنة الهشة في القطاع ، حصلت حكومة الاحتلال الإسرائيلي بتعيينها إيال زامير رئيساً لأركان جيش الاحتلال على قائد هجومي كما كان يأمل أعضاؤها، حيث أرسل زامير إشارات إلى الحكومة بأنهم إذا سمحوا له بتحقيق خططه العسكرية في قطاع غزة، فإن حركة حماس هذه المرة سوف تُهزم. وتقوم هذه الخطط، بحسب ما نشرته صحيفة هآرتس العبرية على الإمكان في ارتكاب جرائم حرب دون الاكتراث لأحد، واحتلال قطاع غزة بالكامل، ونشر سفن قباله شواطئ القطاع لتهجير السكان تحت النار.

وذكرت الصحيفة العبرية أن زامير ينقل إلى المستوى السياسي استعداداً متجدداً من جانب جيش الاحتلال للقيام بعملية برية واسعة النطاق قد تشمل احتلال القطاع بأكمله، ويقول للوزراء إن الجيش الإسرائيلي مستعد للتوغل متى شئتم وبأي عمق تريدون. كما أوضح أنه أرسل لواء غولاني إلى حدود غزة، وعين اللواء يانيف عاسور قائداً للمنطقة الجنوبية، وهو ضابط هجومي آخر. وقال زامير في أحد الاجتماعات إن الجيش وسّع المنطقة العازلة على طول حدود غزة وطرد السكان. ويوسّع جيش الاحتلال تدريجياً عملياته البرية في بيت لاهيا، شمالي قطاع غزة، وفي الجزء الشرقي من محور نتساريم في وسط قطاع غزة، وفي الجنوب في حي الشابورة وتل السلطان في مدينة رفح المدمرة.

نتنياهو يتهم وستروك تسأله إن كان سيعطي غزة للعرب!

وذكرت هآرتس أن وزيراً تجراً في أحد الاجتماعات على التساؤل: ما هو هدف الحرب التي استأنفتها إسرائيل بقطاع غزة في 18 مارس الماضي؟ وما هو الوضع النهائي المنشود؟. وتمتم رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو ببضع كلمات حول تشكيل رابطة لدول عربية تدبر قطاع غزة بمجرد اكتمال الانتصار على حماس. وعبرت الوزيرة أوريت ستروك (من حزب الصهيونية



بصمات جرائم وحشية

الأركان قد تواجه عقوبات داخلية كبيرة، منها عدم وجود إجماع بشأن مواصلة الحرب، وتخلّف عدد كبير من جنود الاحتياط عن الخدمة العسكرية. وعقدت هيئة الأركان العامة مناقشات محمومة في الأسابيع الأخيرة بشأن كيفية التعامل مع ظاهرة بدأت تتوسع، وهي عدم امتثال جنود الاحتياط، بسبب تحفّظات سياسية بشأن إدارة الحرب.

ويقول المحلل العسكري في صحيفة هآرتس عاموس هارثيل إن هناك وحدات احتياط في الجيش تكاد تصل نسبة الحضور فيها إلى النصف فقط، وتقوم كتائب جيش الاحتلال وألويته بتحسين البيانات قليلاً، في محاولة لتجسيم ظاهرة الرفض، من خلال التنازل مسبقاً عن استدعاء أشخاص مترددين، وفي المقابل الاعتماد على متطوعين. ويشير هارثيل إلى أن هناك قلقاً في بعض الوحدات المميزة من عدم حضور فريق احتياطي كامل، مضيفاً أن العامل الأبرز وراء هذا التردد المتزايد بين الجنود الاحتياطيين هو الخوف الواضح من أن الحرب قد تعرض حياة المحتجزين الإسرائيليين المتبقين في غزة للخطر. بالإضافة إلى ذلك، هناك استياء من استئناف الانقلاب القضائي الذي تقوده الحكومة لإضعاف القضاء، وتشجيعها تهرب الحريديم (اليهود المتزمتين دينياً) من الخدمة العسكرية، وإقرارها موازنة عامة تخدم مجموعات ذات مصالح ضيقة.

الأمين العام للأمم المتحدة الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية، فيرجينا غامبا، والمستشارة الخاصة المعنية بالحماية، مو بليكر، في 19 مارس، في بيان مشترك إن هذه التطورات تُنذر بتصعيد مقلق وكبير للعنف له عواقب لا رجعة فيها، وأكدت أنه تماشياً مع منع الإبادة الجماعية وإطارات مسؤولية الحماية، نحث جميع الأطراف على إعطاء الأولوية لحماية المدنيين واتخاذ خطوات فورية لتهدئة التوترات ومنع المزيد من الخسائر في الأرواح والانخراط في حل سياسي متين، وعبر البيان عن الصدمة العميقة إزاء هذه التطورات.

وأعلنت الأمم المتحدة، أنها ستقلّص وجودها في قطاع غزة بعد أن أصابت دبابة إسرائيلية أحد مجتمعاتها في 19 مارس، ما أدى لمقتل أحد موظفيها وإصابة خمسة آخرين. وقال ستيفان دوجاريك المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، إن الأمم المتحدة اتخذت قراراً صعباً بتقليل وجودها في غزة، حتى في ظل تزايد الاحتياجات الإنسانية، وأكد أن الأمم المتحدة لن تغادر غزة، لكنه لم يعط تفاصيل عن تأثير هذا القرار.

وأدى استئناف الاحتلال لحربه إلى استشهاد 855 مواطناً وإصابة 1869 آخرين بحسب وزارة الصحة الفلسطينية في غزة، ما يرفع حصيلة الحرب الإسرائيلية على القطاع منذ السابع من أكتوبر 2023 إلى 50.208 شهيداً و113910 مصابين. وقال دوجاريك، إن الهجمات الجوية الإسرائيلية المتواصلة وأوامر الإخلاء واستمرار حجب المساعدات الإنسانية زاد سوء الوضع في القطاع. وأضاف: كل شيء في غزة على وشك الانتهاء؛ الوقت والحياة والمواد، وكل شيء ينفد، مشيراً إلى أن استئناف الهجمات الإسرائيلية على غزة تسبب في نزوح 142 ألف شخص، وأن أوامر الإخلاء شملت 17% من القطاع، وذكر أن إسرائيل لا تسمح بمرور المساعدات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة، وتضع العراقيل باستمرار لمنع وصولها للمحتاجين.

اللزمة السياسية في الكيان الصهيوني

تنتياهو يعلن الحرب على مؤسسات الدولة



الإسرائيلي، رونين بار، الذي وجه إليه اتهاماً صريحاً بالتقصير، مدعياً أنه كان على علم مسبق بهجوم حماس في السابع من أكتوبر 2023، وقد زعم مكتب رئيس الوزراء في بيان رسمي أن «هذه الحقيقة ليست ضرباً من خيال المؤامرة»، مشيراً إلى أن رئيس الشاباك كان يدرك تماماً منذ الساعة الرابعة والنصف فجراً في ذلك اليوم، أن هجوماً على مستوطنات غلاف غزة بات وشيكاً.

غير أن أصابع الاتهام الموجهة إلى بار، لم تتوقف عند هذا الحد؛ فقد ربطت وسائل الإعلام والمحللون محاولة تنتياهو للإطاحة به، بتحقيقات يجريها جهاز الشاباك حول علاقات مشبوهة بين مكتب تنتياهو والحكومة القطرية، تتضمن مزاعم بتحويلات مالية تهدف إلى تعزيز مصالح الدوحة، ويبدو أن المصالح الشخصية لرئيس الوزراء الإسرائيلي، كانت حاضرة بقوة في هذه القضية التي أثارت جدلاً واسعاً، وأضفت مزيداً من التعقيد على المشهد المتأزم.

يواجه بنيامين تنتياهو سيلاً من الاتهامات من منتقديه، الذين يرونه يسعى إلى التملص من مسؤوليته التاريخية عن الهزيمة الاستخباراتية والعسكرية المهيئة أمام حركة حماس في السابع من أكتوبر، عبر تحميل المسؤولين الأمنيين وزر الإخفاق، وعلى رأسهم رونين بار، رئيس جهاز الشاباك، سعيًا منه لتحويل أنظار الرأي العام عن الضغط الشعبي المتعاظم، وقد ذهب بعض كبار قادة الجيش والشاباك، إلى اعتبار سياسات تنتياهو تهديداً صارخاً للأمن القومي لكيان الاحتلال.

وفي خطوة لم يُعهد لها مثيل في تاريخ حكومات الاحتلال، أقدم تنتياهو على قرار بإقالة رئيس جهاز الشاباك، غير أن المحكمة العليا وقفت له بالمرصاد، معارضة خطوته، ليجد نفسه مضطراً إلى التراجع عنها، متخلياً عن قراره،

كما كان متوقعاً، فإن مغامرات تنتياهو العسكرية المتكررة في غزة ولبنان خلال الأشهر الثمانية عشرة الماضية، لم تسهم في تهدئة الأوضاع المتأزمة داخل الكيان المحتل، بل زادت الطين بلة، وأثقلت كاهل حكومته المتهالكة.

اليوم، تنهوى صروح الأزرمة السياسية كالركام فوق رأس «بيبي»، لتجعل منه واجهة لفشل ذريع لا يخفى على أحد، فبعد أن أخفقت محاولاته للهروب إلى الأمام من خلال إشعال فتيل حرب جديدة في غزة، وجد نفسه مضطراً إلى فتح جبهة أخرى لا تقل ضراوة، جبهة حرب داخلية ضد مؤسسات الدولة.

وقد وصفت وسائل الإعلام الصهيونية هذه التحركات بأنها حملة شعواء، تتسم بعنف أقرب إلى البلطجة، تستهدف المؤسسات الحكومية ورموزها، في خطوة لا تنفصل عن محاكمته المستمرة بتهم الفساد، فعلى سبيل المثال، وبعد شهور من المناورات، نجح أخيراً في إقالة المدعية العامة غالي بهاراف ميارا، التي كانت قد وجهت تحذيراً شديداً للجهة المدعية إقالتها، مؤكدة أن حكومة تنتياهو تسعى إلى وضع نفسها في مقام أعلى من القانون، وتعمل دون رقابة أو توازن، وتتخذ قرارات أحادية حتى في أشد الأوقات حساسية.

ومنذ عام 2019، يبرزح تنتياهو تحت وطأة سلسلة من قضايا الفساد التي تتنوع بين الرشوة والاحتيال واستغلال السلطة، وهو يسعى بكل ما أوتي من قوة إلى إضعاف النظام القضائي، وعلى رأسه المحكمة العليا، بغية الهروب من شبح الإدانة، وتشمل استراتيجيته تغيير تركيبة لجنة تعيين القضاة لتثبيت من يدينون له بالولاء، بما يضمن له حصانة من سيف العدالة.

ولعل من أبرز أهداف تنتياهو في هذه المرحلة، رئيس جهاز الأمن الداخلي

تعديلاته القانونية كأداة لتغطية إخفاق حكومته في إدارة الأزمة السياسية الخائفة، التي خلفتها هزيمتها في حرب غزة، وفشلها الذريع في إنجاز صفقة تبادل الأسرى، مستغلاً بذلك انقسامات المجتمع الإسرائيلي لتثبيت أركان حكمه المتهالكة.

كان تحذير بيني غانتس أشبه بجرس إنذار مدو، إذ أكد أن تمرير القوانين بصورة أحادية عبر أغلبية برلمانية، دون التفاف شعبي ودعم مجتمعي، يلحق أضراراً جسيمة بقدرة الدولة على تحقيق إصلاحات شاملة، ويُعزز الانقسامات المجتمعية، ويُعمق جذور انعدام الثقة في السلطتين التشريعية والتنفيذية.

وفي محاولة أخيرة قبل التصويت النهائي، توجه غانتس بندا مباشر إلى ياريف ليفين، وزير العدل، داعياً إياه إلى التراجع عن هذا المشروع المخير للجدل، وفي تقرير بثته القناة الثانية عشرة الإسرائيلية، وصف غانتس المضي قدماً في هذا القانون بأنه «خطأ فادح»، يهدد بدعايات لا تُحمد عقباه، غير أن ليفين، الذي بدا مدفوعاً بإصرار لا يتزعزع، رد على غانتس مدافعاً عن المشروع، واصفاً إياه بأنه «تسوية مقبولة»، مشيراً إلى أنه أكثر اعتدالاً مقارنةً بالمقترح السابق، الذي كان يمنح الحكومة سيطرة كاملة على تعيين القضاة، وزعم ليفين أن هذه الإصلاحات تهدف إلى «ردم الهوة الوطنية وإصلاح الشرخ المجتمعي».

لكن بالنسبة لنتنياهو، فإن الحديث عن «الإصلاح» ليس سوى شعار أجوف، بعيد كل البعد عن جوهر سياساته، فما يروج له لا يتجاوز كونه غطاءً هشاً لسياسات استبدادية تسعى إلى تكريس سلطته بأي ثمن، إن نهجه السياسي ليس سوى مزيج من هوس البقاء وشعبوية مسمومة، تجعل من التضحية بكل شيء أمراً مقبولاً في سبيل الحفاظ على قبضته على الحكم، حتى لو كان ذلك على حساب المسؤولين الأمنيين، أو القضاة الذين يقفون عقبة أمام طموحاته.

وكما عثر يائير لابيد، زعيم المعارضة، فإن «نتنياهو مستعد لتدمير البلاد بأسرها ليهرب من شبح السجن»، هذه التصريحات تختزل واقعاً قاتماً يرسم صورة رجل يقف على حافة الهاوية، مستعداً للتضحية بمستقبل شعبه مقابل تأمين بقائه السياسي.

بالتساوي بين الحكومة والمعارضة، إلا أن القانون الجديد نص على أن اختيار المحامين سيكون منوطاً بالحكومة والمعارضة، وهو تغيير سيجري تطبيقه بعد الانتخابات المقبلة.

وقد جاء هذا التعديل وسط اضطرابات سياسية متفاقمة، تأججت بفعل استئناف الحرب، مع تصاعد المطالب الشعبية بإبرام صفقة لتبادل الأسرى مع حركة حماس، وسُجلت أكثر من 71,023 اعتراضاً على القانون، ورغم ذلك، تم تمريره بأغلبية 67 صوتاً مقابل صوت واحد فقط، وهو ما تحقق بسبب مقاطعة المعارضة لجلسة التصويت.

وفي خضم هذه الفوضى السياسية، وجه بيني غانتس، زعيم حزب الوحدة الوطنية، رسالةً إلى تنتياهو، دعاه فيها إلى التخلي عن هذا القانون، وأكد غانتس في رسالته أن المجتمع الإسرائيلي يعيش حالة من التمزق والجراح الغائرة، قائلاً إن «الشعب الإسرائيلي لم يشهد انقساماً كهذا منذ السادس من أكتوبر 2023»، وأضاف: «ما زال 59 من مواطنينا يقبعون في أسر حركة حماس، فيما يخوض جنودنا بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية معارك ضارية على جبهات متعددة».

وقد حملت كلمات غانتس رسالة ذات مغزى، إذ سعى من خلالها إلى فضح محاولات تنتياهو لاستخدام

ولو مؤقتاً، هذه الواقعة أعادت تسليط الضوء على الصراع المحتدم بين تنتياهو والجهاز القضائي الإسرائيلي، الذي يزداد شراسة مع مرور الوقت.

وفي ظل مساعي الادعاء العام لمحاكمة تنتياهو في ملفات فساد متعددة، انصبّت جهود الأخير خلال عام 2023 على محاولة تقويض استقلال المحكمة العليا، والحد من نفوذها الذي لطالما مثّل عقبة أمام طموحاته السياسية، ففي يوليو من ذلك العام، أقرت حكومته قانوناً يهدف إلى تقييد صلاحيات المحكمة العليا، ومنعها من إلغاء القرارات الحكومية بدعوى «عدم العقلية»، غير أن المحكمة العليا أبطلت هذا القانون في جانفي 2024 بأغلبية ثمانية أصوات مقابل سبعة، في خطوة اعتُبرت انتصاراً نسبياً لاستقلال القضاء.

لكن حتى اشتعال الحرب لم يثن تنتياهو عن مساعيه لتطويق سلطة القضاء، ففي جانفي 2025، عادت حكومته لتقديم مشروع قانون جديد، صاغه ياريف ليفين، وزير العدل، وجدهون ساعر، وزير الخارجية، وفي السابع والعشرين من مارس، وبعد ثلاث جلسات قراءة في الكنيست، نجحت الحكومة في تمرير القانون، الذي أعاد تشكيل لجنة تعيين القضاة، وكانت اللجنة سابقاً تتألف من تسعة أعضاء: ثلاثة قضاة، ومحامين مستقلين، وأربعة سياسيين يتوزعون

الإغاثة والإعمار وكسر الحصار:

ثلاثية الصمود في مواجهة التهجير الطوعي



توفير احتياجات أساسية مثل التعليم والرعاية الصحية والإسكان، وذلك بهدف تمكين السكان من البقاء في مناطقهم رغم حجم الدمار.

الإعمار: معركة طويلة وإستراتيجية مما لا شك فيه أن إعادة إعمار قطاع غزة بعد الحرب تعد بمثابة معركة طويلة الأمد تتطلب استجابة جادة من جميع الأطراف المعنية. من المهم أن ندرك أن الإعمار ليس مجرد عملية فنية لتجديد ما تم تدميره، بل هو أيضاً معركة إستراتيجية تهدف إلى تمكين السكان من العودة إلى حياتهم الطبيعية. رغم الأوضاع الإنسانية السيئة التي يعاني منها القطاع، يجب أن تكون هناك خطط واضحة لتحقيق إعادة إعمار سريعة وفعالة. لكن إعادة الإعمار، وفي ظل الاحتلال، تتطلب مواجهة العديد من العقبات. فقد سبق وأن استغل الاحتلال الإسرائيلي آلية الإعمار بعد عدوان 2014، حيث فرض سيطرة كاملة على عملية إدخال مواد البناء وأدى إلى تباطؤ عملية إعادة الإعمار بشكل كبير. ومن هنا، يجب أن تكون عملية الإعمار في غزة هذه المرة مختلفة تماماً، ولا يمكن السماح للاحتلال باستخدام هذه الآلية لابتزاز الفلسطينيين. لتنفيذ خطة إعمار فعالة، يتعين التركيز على العديد من النقاط الأساسية. أولاً، يجب التحرر من القيود الإسرائيلية المفروضة على إدخال المواد اللازمة للإعمار. يجب أن يكون هناك إشراف فلسطيني ودولي على عمليات إعادة البناء بشكل مستقل. كما أن الدعم العربي والإسلامي يعد أمراً حيوياً لإطلاق مشاريع إعمار ضخمة تسهم في بناء قطاع غزة بشكل سريع وفعال. ثانياً، يجب أن يتم تكثيف الجهود الدولية لدعم إعادة الإعمار، من خلال فتح صناديق مالية مستقلة ودعوة المجتمع الدولي إلى الانخراط بشكل أكبر في عملية إعادة بناء القطاع. وفي هذا الصدد، يمكن الاستفادة من تجارب دول أخرى نجحت في إعادة إعمار مناطق تعرضت للدمار جراء الحروب والكوارث الطبيعية. إن سرعة تنفيذ مشاريع الإعمار تعد من الضروريات،

منحى جديداً، إذ تسعى الاحتلال إلى تحقيق أهدافه من خلال إحداث خراب شامل في القطاع، وهو ما يراه محاولة لدفع السكان للبحث عن أماكن أكثر استقراراً، وبالتالي خلق واقع جديد يفرغ غزة من سكانها.

إن الاحتلال يستخدم العديد من الأدوات لتحقيق أهدافه، بما في ذلك تدمير المنازل، تعطيل الخدمات الأساسية، ومن ثم إشاعة فكرة أن غزة لم تعد صالحة للعيش، ما يحث السكان على مغادرتها طواعية. وفي مواجهة هذه السياسة، ينبغي على الفلسطينيين تبني استراتيجية شاملة تعزز صمودهم وتمنع أي محاولات لتفريغ القطاع من سكانه.

الإغاثة الطارئة

في خضم الحرب، تصبح الإغاثة العاجلة جزءاً أساسياً من استراتيجية المقاومة الفلسطينية، حيث تمثل تلك الإغاثة الحل الفوري لمواجهة التدمير المادي والإنساني. بعد العدوان الإسرائيلي الأخير على غزة، أصبح من الضروري توفير استجابة عاجلة لاحتياجات السكان الذين تعرضوا للتهجير بسبب التدمير الشامل للبنية التحتية والمرافق الحيوية. الإغاثة العاجلة لا تقتصر على تقديم المساعدات الغذائية أو الإمدادات الطبية فقط، بل يجب أن تشمل العديد من الجوانب الأخرى، مثل إزالة الركام من الشوارع، فتح الطرق المغلقة، إعادة تشغيل شبكات المياه والكهرباء، وتوفير المأوى للنازحين. إن تقديم هذه المساعدات في أسرع وقت ممكن يعد بمثابة الحاجز الأول أمام محاولات الاحتلال لفرار القطاع من سكانه.

يجب أن تتجاوز الإغاثة أيضاً التركيز على الأبعاد الإنسانية البحتة لتكون أداة سياسية استراتيجية. إذ أن إغاثة غزة هي في الحقيقة جزء من المقاومة الفلسطينية ضد مشاريع التهجير. بالتالي، يمكن القول إن الإغاثة العاجلة تعد حجر الزاوية في إفشال مشاريع الاحتلال وتحقيق استقرار نسبي داخل القطاع. علاوة على ذلك، يجب أن تكون الإغاثة التنموية مكاملة للإغاثة الطارئة، حيث تركز على

محمد بن محمود

منذ أن بدأت الهجمات الإسرائيلية على قطاع غزة في سياق ما يطلق عليه الاحتلال حروب الإبادة، والقطاع يعيش مرحلة من أقسى مراحل تاريخه. مع استمرار الحروب والعدوان الإسرائيلي، أصبح صمود الفلسطينيين في غزة بمثابة رمزية قوية للمقاومة والقدرة على البقاء أمام آلة الحرب الإسرائيلية التي لا تتوقف. لكن مع استمرار القصف وتدمير المنازل والمرافق الأساسية، تطور العدوان ليأخذ شكلاً أكثر خطورة وتهديداً لوجود الفلسطينيين: التهجير الطوعي.

هذا المفهوم من التهجير الطوعي يعتبر من أخطر المخططات التي يسعى الاحتلال الإسرائيلي إلى فرضها على سكان قطاع غزة. لا يقتصر الأمر على التدمير الشامل للبيوت والبنى التحتية فقط، بل يشمل محاولات منه لخلق بيئة غير قابلة للعيش، مما يدفع السكان للبحث عن بدائل في مناطق أخرى. ولكن هذا التهجير ليس مجرد تطهير جغرافي، بل هو عملية هدم للهوية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني التاريخية. وفي مواجهة هذه السياسة العنصرية التي تستهدف تفريغ غزة من سكانها، يتعين أن تكون هناك استراتيجية واضحة ومتعددة الجوانب لمواجهة التهجير الطوعي. الاستجابة لهذه المخططات تتطلب العمل على ثلاث جبهات رئيسية: الإغاثة العاجلة، إعادة الإعمار، وكسر الحصار. هذه الجبهات تمثل محورا أساسياً لصمود الشعب الفلسطيني، ويجب أن تكون جزءاً من خطة شاملة تهدف إلى إفشال المخططات الاحتلالية واستمرار حياة الفلسطينيين في غزة رغم كل التحديات.

مواجهة التهجير الطوعي

التهجير الطوعي ليس مجرد مسألة إنسانية تتعلق باللاجئين أو النازحين، بل هو استراتيجية سياسية تهدف إلى تغيير التركيبة السكانية للقطاع، وذلك من خلال خلق ظروف معيشية قاسية للغاية. في البداية، كانت عملية التهجير تتخذ شكلاً قسرياً عبر القصف، لكن مع مرور الوقت، أخذت هذه السياسة

الصمود ضد مشاريع التهجير أن يلعب المجتمع المدني الفلسطيني دوراً بارزاً في تنظيم الجهود اللازمة لإغاثة المواطنين وإعادة إعمار القطاع. في ظل التحديات الاقتصادية والإنسانية، يتعين على المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية أن تتعاون مع بعضها البعض لتوفير التمويل اللازم للمشاريع الإنسانية والتنمية. من جهة أخرى، فإن المجتمعات المدنية الفلسطينية تواجه تحديات كبيرة بسبب اشتراطات التمويل الغربية التي تسعى إلى فرض أجندات موجهة. في هذا السياق، يجب أن يركز المجتمع المدني الفلسطيني على بناء شراكات مع دول عربية وإسلامية تساند الحقوق الفلسطينية بعيداً عن الضغوط الأجنبية. من المهم أن تركز جهود التمويل على استدامة المشروعات التنموية في القطاع، بما يضمن بناء منشآت صحية وتعليمية واجتماعية تساعد في تحسين الحياة اليومية للمواطنين.

وفي العموم لقد أظهر الشعب الفلسطيني في قطاع غزة طوال سنوات المقاومة صموداً كبيراً في مواجهة أعتى الحروب وأبشع السياسات الإسرائيلية. الآن، وفي مواجهة مخططات التهجير الطوعي، يجب أن تتحد كافة الجهود الفلسطينية والعربية والدولية على مختلف الأصعدة لصد هذه المخططات وإفشالها. إن الإغاثة الفاعلة، والإعمار السريع، وكسر الحصار، هي الأسلحة الرئيسية التي يمكن أن تساعد في تثبيت الفلسطينيين على أرضهم وتعزيز حقهم في البقاء، وبالتالي إفشال مشاريع الاحتلال التصفوية للأرض والهوية الفلسطينية.

حيث لا يمكن للقطاع أن يتحمل المزيد من التأخير في إعادة بناء المنازل والبنية التحتية.

كسر الحصار

بعد كسر الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة منذ أكثر من 15 عاماً من أبرز العوامل التي تعرقل جميع جهود إعادة الإعمار والإغاثة في القطاع. الحصار ليس فقط أداة لتقييد حركة الأشخاص والبضائع، بل هو أيضاً محاولة إسرائيلية للضغط على الفلسطينيين بهدف دفعهم إلى قبول مشاريع التهجير. فتح المعابر بشكل غير مشروط يعد خطوة أساسية لتخفيف الحصار على غزة وضمان وصول المواد الأساسية والضرورية لاستمرار الحياة. إن فتح معبر رفح أمام المساعدات والبضائع سيسهم في تسريع عمليات الإغاثة والإعمار، كما سيساعد على تخفيف معاناة السكان الذين يواجهون صعوبة في الحصول على احتياجاتهم الأساسية. كسر الحصار هو أيضاً عنصر محوري في تعزيز صمود الفلسطينيين في القطاع، حيث يساهم في إعادة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الذي يعتمد على المساعدات الدولية والمساعدات الإنسانية لتلبية احتياجاته. لذلك، فإن تحرير غزة من الحصار هو خطوة ضرورية لحماية حقوق الشعب الفلسطيني وإفشال المخططات الاحتلالية.

دور المجتمع المدني والتمويل المستقل

من الأمور الحيوية في معركة

المظاهرات المشبوهة في غزة:

خيانة الداخل وأجندات الاحتلال



محمد بن محمود

في ظل ما يشهده قطاع غزة من معركة شرسة ضد الاحتلال الإسرائيلي، تطالعنا بعض التحركات المشبوهة التي تحاول زعزعة الصف الفلسطيني في الوقت الذي يحتاج فيه الشعب الفلسطيني إلى التوحد والالتفاف حول مقاومته. هذه التحركات التي شهدتها غزة خلال الايام القليلة الماضية، التي تصدح بها أصوات ضعيفة تحاول إحداث الانقسام بين صفوف الشعب الفلسطيني، لا يمكن أن تكون بعيدة عن مخططات الاحتلال الإسرائيلي الذي يسعى دائماً إلى إضعاف مقاومة الشعب الفلسطيني ومساعدة أذنايه في الداخل على تنفيذ أجنداته المشبوهة. لقد حذر الكثير من فصائل المقاومة والعشائر الفلسطينية من تلك الأصوات التي تصب في خانة أعداء فلسطين، مشددين على أن هذه الأصوات لا تعبر عن موقف فلسطيني حقيقي بل هي في النهاية أداة بيد الاحتلال الإسرائيلي والمطبعين معه. فالفصائل الفلسطينية أكدت أن الاحتلال الإسرائيلي لم ولن يتوقف عن محاولات تصفية القضية الفلسطينية، بدءاً من مشاريع التهجير والتجويع وصولاً إلى شن حرب إبادة جماعية في غزة، التي استمرت لأكثر من 17 شهراً.

وفي هذا السياق، تتجلى حقيقة أن المقاومة الفلسطينية هي الرد الطبيعي على هذا الاحتلال، وهو حق مشروع أقرته كافة المواثيق والاتفاقيات الدولية. ومع ذلك، فإننا نرى اليوم بعض الأصوات التي تدعي الدفاع عن الشعب الفلسطيني ولكنها في الواقع تتواطأ مع الاحتلال. هؤلاء الذين يصرون على اللوم المستمر للمقاومة ويحاولون تبرئة الاحتلال، يساهمون في إضعاف الشرعية على جرائمه، وهو أمر خطير للغاية في هذا الوقت الحساس الذي يمر به الشعب الفلسطيني.

إن التاريخ الفلسطيني حافل بالتجارب التي تثبت أن التنازل عن المقاومة أو محاولة الاستسلام لم يكن إلا نتاجاً للانهيار والانكسار أمام قوى الاحتلال. فعندما تم إجهاض ثورة 1936 على يد أنزع

وفي هذه الظروف الصعبة، تبرز أهمية التحلي بالوعي الوطني والتمسك بالثوابت التي تتماشى مع الحق الفلسطيني المشروع في تحرير الأرض ومقاومة الاحتلال بكل الوسائل. إن الشعب الفلسطيني، بكل فئاته وشرائحه، يعلم جيداً أن الطريق الوحيد لتحرير الأرض هو المقاومة. وإنه من الضروري أن تبقى هذه المقاومة، التي يشهد لها العالم بشجاعته وإصرارها، هي السبيل الوحيد للتصدي لهذا الاحتلال الغاشم. وبكل تأكيد، فإن التحركات المشبوهة التي تستهدف إضعاف هذه المقاومة ليست سوى أداة بيد الاحتلال، ولن تنجح في زعزعة عزيمة الشعب الفلسطيني في مواجهة تحدياته.

الجهة الداخلية الفلسطينية. هذه الدعوات المشبوهة، التي تطالب بالخروج ضد المقاومة، ليست سوى لعبة خطيرة ينفذها الاحتلال وأذنايه الذين يسعون إلى تشتيت القوى الفلسطينية وجعلها في حالة من التشرذم، مما يسهل على الاحتلال تنفيذ مخططاته التوسعية والعدوانية. كما أن هذه الدعوات تمثل هجمة إعلامية منظمة تهدف إلى زرع الفتنة في صفوف الشعب الفلسطيني وتوجيه الأنظار عن الجريمة الحقيقية التي ترتكبها إسرائيل في غزة، والتي لا تزال تخوض حرب إبادة جماعية ضد المدنيين الفلسطينيين.

إن الفلسطينيين اليوم أمام اختبار مصيري، إما أن يتحدوا ويقفوا في وجه الاحتلال والمطبعين الذين يسعون للتقويض من قوة المقاومة الفلسطينية، أو أن ينزلقوا في فخ الانقسام الذي يهدف إليه الاحتلال.

بشكل صريح عن الأهداف الخفية وراء هذه الدعوات التي تسعى إلى ضرب وحدة الصف الفلسطيني وخلق فتنة بين فئات الشعب الفلسطيني في وقت يحتاج فيه الجميع للالتفاف حول المقاومة.

ويجب أن نتذكر أن العشائر الفلسطينية كانت وما زالت تمثل صمام الأمان الذي يمنع الاحتلال من تحقيق أهدافه، ويجسد التضامن والتكاتف بين أبناء الشعب الفلسطيني. بل إن هذه العشائر كانت في مقدمة المدافعين عن الأرض والمقدسات، ورفضت كل محاولات تقسيم الصفوف الفلسطينية، متمسكة بحقوقها في مقاومة الاحتلال. بل وأكثر من ذلك، فإن التجمع الوطني للقبائل والعشائر الفلسطينية قد أكد مراراً وتكراراً دعمه الكامل للمقاومة، واعتبر أن كل الدعوات المشبوهة للخروج ضد المقاومة هي جزء من مؤامرة إسرائيلية تهدف إلى ضرب

عسكرية تابعة لعائلات فلسطينية، كانت النتيجة نكبة 1948. وعندما توقفت المقاومة المحلية في عام 1949 وسلمت الأمر للدول العربية لمواجهة العصابات اليهودية، كانت النتيجة احتلال فلسطين. كذلك، بعد أن تم وقف المقاومة في لبنان في 1982، وقعت مجزرة صبرا وشاتيلا. ولعل أكبر دليل على فشل أي خطوة قد تقود إلى الاستسلام هو ما حدث بعد اتفاقيات أوسلو عندما استهدفت السلطة الفلسطينية المقاومة الفلسطينية نفسها.

في الوقت الذي يشهد فيه العدوان الصهيوني على غزة، فإن بعض التحركات التي تدعي تمثيل فئات فلسطينية تسعى للتشكيك في شرعية المقاومة وتوجيه الاتهامات لها، هي في الحقيقة جزء من مؤامرة أكبر تهدف إلى خدمة مصالح الاحتلال. هذه الحركات المشبوهة لا تخدم سوى إسرائيل، وقد كشفت فصائل المقاومة

«رسوم ترامب»

ماذا عن العرب؟

صابر الحرشاني

ما الذي يحاول ترمب فعله من خلال هذه العودة القوية إلى أدوات الحمائية؟ وما الدروس التي يمكن استخلاصها من هذا التوجه؟ وهل الولايات المتحدة، بصفتها قائد النظام الاقتصادي الليبرالي منذ عقود، بصدد إعادة صياغة عقيدتها الاقتصادية؟ منذ حملته الانتخابية في 2016، لم يخف الرئيس الأمريكي دونالد ترمب توجهاته الاقتصادية المبنية على شعار «أمريكا أولاً»، وهي عقيدة ترى في تحرير التجارة تهديداً للعمال الأمريكيين والصناعات المحلية، لا فرصة للنمو العالمي، لذلك، فإن إعلانه مؤخراً عن فرض رسوم جديدة على صادرات كل دول العالم إلى بلاده بنسب متفاوتة لا يبدو خروجاً عن مساره، بل هو تواصل مع ما بدأه خلال ولايته. ويبدو أن ما تغير هذه المرة هو السياق، فنحن اليوم أمام اقتصاد عالمي أنهكتهم أزمتان متتاليتان من الجائحة الصحية إلى الحرب في أوكرانيا مروراً بتقلبات الأسواق، تزايدت معها النزعات القومية، وارتفعت فيها الأصوات الداعية إلى تقليص الاعتماد على الخارج، وتأمين سلاسل التوريد محلياً، حيث يغذي هذا المناخ خطاب ترمب الحمائي، ليجد أكثر مقبولة. ومن الناحية الاقتصادية، تبدو الرسوم الجمركية أداة سريعة لجعل المنتجات الأجنبية أقل تنافسية، وبالتالي دعم الصناعة المحلية، لكنها في العمق، لا تخلو من تبعات خطيرة، لعل أبرزها إمكانية ارتفاع الأسعار على المستهلك المحلي، إذ تدفع الشركات الأمريكية ثمن الرسوم على شكل تكاليف أعلى، ما ينعكس على الأسعار ويؤثر على القدرة الشرائية للمواطنين و كثر ما تُقابل هذه السياسات بإجراءات مماثلة من الشركاء التجاريين، ما قد يدخل العالم في دوامة من الحرب التجارية زد على ذلك أن الشركات الأمريكية الكبرى تعتمد اليوم على مكونات ومواد أولية من الخارج، والرسوم تُربك منظوماتها.

ومع ذلك، توحى قراءة قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترمب بأنه لا يبحث في الكلفة الاقتصادية بقدر ما يراهن على الأثر السياسي، أي كسب دعم القاعدة الشعبية في ولايات التصنيع التي تضررت بفعل التنافس الأجنبي، وخصوصاً من الصين. ويتضح أن الرئيس الأمريكي قد تعلم من تجربته السابقة، فقد عاد هذه المرة برسائل أكثر وضوحاً وجراً، ولم يتردد في رسوم «شاملة» وصلت إلى 10% على كافة الواردات، وأكثر قسوة، على الصين، وبذلك يضع ترمب نفسه في مواجهة ليس فقط مع بكين، بل مع النخبة الاقتصادية في واشنطن، ومع المؤسسات الدولية التي حذرت و دعت في السنوات الأخيرة من و يلقي الرئيس الأمريكي دعماً من التيارات المحافظة التي ترى في العولمة تهديداً لهوية أمريكا الاقتصادية. وهنا، تتقاطع الحمائية اليمينية مع نقمة يسارية على شركات التكنولوجيا

والعملقة وتغول الأسواق العالمية، ما يمنح ترمب حلفاء ظرفيين من أطراف مختلفة. ان ما تظهره تجربة ترمب أن السياسات الاقتصادية، خصوصاً تلك المرتبطة بالتجارة، لم تعد تُصاغ فقط من منطلق الجدوى المالية أو موازين الأرباح والخسائر، بل أصبح لها بُعد سياسي واضح يُخاطب الانتماءات المحلية والخوف من فقدان السيادة الاقتصادية. وبات من الواضح ان العولمة أمام تحدٍ وجودي حيث لم يعد نقدها مقتصر على النخب الفكرية أو المنظمات الاجتماعية، بل صار أحد محاور الخطاب السياسي السائد و القرارات الفاعلة بينما بات النموذج القديم الذي يُمجد تحرير الأسواق غير مجد، وهناك حاجة إلى رؤية أكثر توازناً تدمج بين الانفتاح والحماية المدروسة. ومنذ عودة ترامب إلى حكم أمريكا ما يزال السؤال يطرح بالحاح حول

قدرة الرجل على إعادة رسم خريطة التحالفات الاقتصادية في العالم لا على قاعدة التحالفات السياسية بل على قاعدة المصلحة الأمريكية لكن في المقابل، ثمة احتمال أن تكون هذه الرسوم مجرد أدوات تفاوض يستخدمها ترمب للحصول على تنازلات أفضل، كما فعل سابقاً مع كندا والمكسيك. أي أنها ورقة ضغط لا أكثر. ولا يمكن لأي بلد صغيراً كان أو كبيراً أن يبقى في منأى عن مفاعيل القرارات الاقتصادية التي تتخذها القوة الأولى في العالم، ومثلما أثرت سياسات ترمب السابقة في مسارات الاقتصاد العالمي، فإن قراراته الأخيرة بفرض رسوم جمركية إضافية تعيد تأكيد واقع عالمي جديد تسوده النزعة الحمائية والانكفاء على الذات. التوجه الأمريكي هذا، والذي عاد للواجهة بقوة من خلال حملة ترمب السياسية والاقتصادية الأخيرة، يُذكر

الدول العربية بمدى هشاشة وضعها في نظام عالمي متقلب، حيث يمكن أن تتغير قواعد التبادل التجاري في ليلة وضحاها. ومن الدروس التي يمكن أن تستخلصها الدول العربية من هذه العودة العنيفة إلى السياسات الحمائية عديدة، ومنها أساساً أولوية الأمن الغذائي والصناعي، حيث ان ما حصل يؤكد أن العالم يتجه إلى منطق «الاعتماد على الذات»، حيث أن الوقت قد حان لتقوية سلاسل الإنتاج المحلية، والحد من التبعية لأسواق متقلبة قد تُغلق فجأة تحت وطأة قرارات حمائية غير متوقعة. كما ان الاعتماد على موارد طبيعية محدودة أو على تحويلات الخارج، لم يعد خياراً آمناً و ينبغي تنويع مصادر الدخل وتعزيز الصناعات التحويلية والخدمات الرقمية، علاوة على انه يتعين إعادة التفكير في الشراكات الدولية حيث لا يكفي الاتكال على الشريك الأمريكي أو الأوروبي وحده، بل من الحكمة فتح آفاق نحو آسيا، إفريقيا، وأمريكا اللاتينية، حيث تتوفر أسواق ناشئة



الرسوم الجمركية المعلنة من الادارة الامريكية

ترامب يعلن الحرب على العالم !!



قبل شهرين، بدأ الرئيس الأمريكي دونالد ترامب تنفيذ رؤيته الاقتصادية بشأن فرض رسوم جمركية على بعض الدول، بدءاً بكندا والمكسيك والصين، قبل أن يعصف الطوفان بدول الاتحاد الأوروبي ودول أخرى بلغت أكثر من 200 دولة وجزيرة وإقليم، فيما وصفه ترامب بـ «يوم التحرير».

وكشف ترامب في مؤتمر صحفي، الأربعاء الماضي، بعنوان «استعادة ثراء أمريكا» بالبيت الأبيض، عن رسوم جمركية على معظم دول العالم، جاء أقلها بنسبة 10 في المئة كالضريبة على الواردات من المملكة المتحدة ومعظم الدول العربية.

وتباينت الرسوم على بقية الدول التي لها تعاملات اقتصادية كبيرة مع الولايات المتحدة، من بينها كولومبيا التي كان لها النصيب الأكبر من التعريفات التي بلغت 49 في المئة، وكذلك فيتنام بنسبة 46 في المئة، بما يزيد على الصين التي بلغت الرسوم المفروضة على بضائعها 34 في المئة.

كما أعلن الرئيس الأمريكي فرض تعريف جمركية على السيارات المصنعة خارج الولايات المتحدة بنسبة 25 في المئة، ابتداء من منتصف الليل بالتوقيت المحلي.

تأتي القرارات الأمريكية الأخيرة في إطار مواجهة ما وصفه ترامب بالخلل التجاري غير العادل، في إشارة إلى حجم الاستيراد والتصدير في التجارة مع الولايات المتحدة، بالإضافة إلى مبدأ المعاملة بالمثل في إشارة إلى أن الدول المفروضة عليها تفرض هي الأخرى ضرائب مماثلة على البضائع الأمريكية الواردة إليها.

وأعرب ترامب عن تفاؤله بأن تؤدي التعريفات الجمركية الجديدة إلى «نهضة» صناعية أمريكية ووقف استغلال البلاد تجارياً، على حد قوله، ما يراه المحللون إيذاناً باشتعال حرب تجارية عالمية شاملة.

ووصف كين روغوف، كبير الاقتصاديين السابق في صندوق النقد الدولي، تقييمه للرسوم الجمركية

1.6 تريليون يورو (1.7 تريليون دولار) من السلع والخدمات في عام 2023، أي ما يقرب من 30 في المئة من حجم التجارة العالمية. كما فرضت الولايات المتحدة ضرائب على العديد من الدول الآسيوية كاليابان وفيتنام وماليزيا وإندونيسيا والهند وباكستان وتايلاند وتايوان.

وكان نصيب إسرائيل وتركيا بنسبة 17 في المئة و10 في المئة على التوالي، بالإضافة إلى ضرائب أخرى متباينة على البرازيل وجنوب أفريقيا وبريطانيا وكوريا الجنوبية وسويسرا.

إن التعريفات الجمركية على كندا والمكسيك والصين ستكون أوليته منذ اليوم الأول له في المكتب البيضاوي.

ثم وضع ترامب الاتحاد الأوروبي في دائرة الضوء، حين قال إن الاتحاد الأوروبي يعامل واشنطن «بقسوة بالغة»، مشيراً إلى عجز تجاري أمريكي بقيمة 350 مليار دولار مع الاتحاد الأوروبي، وبناء على ذلك فرضت عليهم تعريفات جمركية بنسبة 20 في المئة. وتتمتع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بأكبر علاقة تجارية في العالم، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بينهما

العالم شملتتها الضرائب التي فرضت بنسبة لا تقل عن 10 في المئة.

في البداية، ومنذ مطلع فيفري الماضي، أعلنت واشنطن عن جمارك حدودية داخل القارة الأمريكية الشمالية، حيث فرضت رسوم جمركية على كندا في الشمال والمكسيك بالجنوب.

وشملت الرسوم جمهورية الصين، التي تعد المنافس الشرس للولايات المتحدة، والتي كان ترامب قد شملها في توغده قبل تنصيبه رئيساً لولاية أمريكية ثانية، حيث قال آنذاك

الجديدة التي فرضها الرئيس ترامب في برنامج «تقرير الأعمال العالمي» قائلاً إن ترامب «ألقى للتو قنبلة نووية على النظام التجاري العالمي». وتوقع الخبير الاقتصادي أن احتمالات وقوع الولايات المتحدة، أكبر اقتصاد في العالم، في حالة ركود قد ارتفعت إلى 50 في المئة على خلفية هذا الإعلان.

ما هي الدول المستهدفة؟ في إعلان الأربعاء، شملت التعريفات الجمركية الجديدة 184 دولة وجزيرة وإقليماً، بخلاف دول الاتحاد الأوروبي وعددها 27، ما يعني أن معظم دول

ولم تخل القائمة الطويلة من الدول العربية، التي كان نصيب معظمها 10 في المئة من الضرائب الجمركية، بما يشمل مصر والسودان ولبنان واليمن والسعودية والإمارات والكويت وقطر والبحرين والمغرب وموريتانيا وعمان وجزر القمر. أما سوريا فجاء نصيبها بنسبة 41 في المئة، والعراق 39 في المئة، والأردن بنسبة 20 في المئة، في حين فرضت 28 في المئة على تونس و30 في المئة على الجزائر، و31 في المئة على ليبيا.

لماذا الدول العربية؟

قبل إعلان ترامب، رجحت مجلة «واشنطن إنكزامينر» بوجود احتمال بأن يوسع الرئيس دونالد ترامب نطاق استراتيجيته التفاوضية بشأن الرسوم الجمركية لتشمل الدول العربية، إذا استمرت في رفض مطالبه بإعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين قبل بدء جهود تطهير غزة.

ونقلت المجلة عن مستشار ترامب للأمن القومي، مايك والتز، في فيفري خطة الرسوم الجمركية المحتملة، بعد ساعات فقط من إعلان الرئيس الأمريكي إلى جانب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أن الولايات المتحدة ستسيطر قريباً على قطاع غزة. وقال والتز للمجلة الأمريكية: «أعتقد أن الرئيس ترامب يعدّ الرسوم الجمركية أداة أساسية لسياستنا الخارجية».

ويميل إلى هذا التفسير، محمد أويس، الخبير الاقتصادي، الذي يرى أن التعريفات الجمركية الغرض منها هو «خلق حرب تجارية للضغط على دول بعينها لتحقيق أجندة أو أطماع سياسية بدأت من الإدارة الأمريكية الجديدة».

ومع ذلك، قال أويس إنه يرى أن التأثير على الدول العربية سيكون بشكل «غير مباشر» في إطار الصدى العالمي للقرارات الأمريكية؛ حيث إن الدول العربية «غير معنية»، كما أن الصادرات العربية للولايات المتحدة، باستثناء النفط، ليست بالحجم الكبير مقارنة بالواردات الأمريكية.

وقد بلغ فائض تجارة السلع الأمريكية مع مصر 3.5 مليار دولار في عام 2024، في حين بلغ هذا الفائض مع السعودية 443.3 مليون دولار، بحسب مكتب الممثل التجاري للولايات المتحدة التابع للحكومة الفيدرالية، وبلغ الفائض الأمريكي مع الإمارات 19.5 مليار دولار في العام

نفسه. وهناك عجز تجاري أمريكي مع بعض الدول العربية كالعراق التي بلغت صادراتها 7.4 مليار دولار في عام 2024، مقابل استيرادها من الولايات المتحدة بما قيمته 1.7 مليار دولار، والأردن التي صدرت 3.4 مليار دولار، مقابل استيرادها ما قيمته مليار دولار. ومع ذلك، فإن العجز التجاري بين الصادرات والواردات الأمريكية مع هاتين الدولتين لا يقارن بأي حال من الأحوال بالفارق الكبير بين الولايات المتحدة وكندا على سبيل المثال، الذي يقدر بنحو 63 مليار دولار. ويصر محمد أويس على أن التأثير المباشر سيكون «محدوداً» على الدول العربية، مقارنة بالتأثير «غير المباشر» نتيجة «موجات تضخيمية عنيفة» لدى الدول المعنية بالقرارات في ضوء الحرب التجارية، ما سيؤدي بالتالي إلى ارتفاع أسعار العديد من المنتجات التي تستوردها الدول العربية.

فعلى سبيل المثال، لو احتاجت واشنطن إلى المادة الخام من بكين أو العكس لصناعة ما، وفي ظل الضرائب المتبادلة بين الدولتين، سيكون المنتج النهائي بسعر أعلى قبل تصديره للدول العربية بسعر باهظ.

وأكد أويس على أن القرارات الأمريكية الجديدة التي تشمل الدول العربية، لم تركز في أصلها على فارق الفائض بين الصادرات والواردات كالدول الأوروبية، بل على مبدأ «المعاملة بالمثل».

وضرب أويس مثلاً بمصر التي كانت تتمتع بإعفاءات جمركية طبقاً لاتفاقية «الكوز»، لاسيما فيما يتعلق بالملابس التي تصدرها مصر إلى الولايات المتحدة بما يقدر بـ 1.1 مليار دولار، ومع ذلك، كانت تفرض ضرائب بنسبة 10 في المئة على البضائع الأمريكية المستوردة، ما دفع واشنطن إلى مبدأ «المعاملة بالمثل».

أما بالنسبة للإمارات، فيشرح الخبير الاقتصادي أنها تضع ضريبة جمركية على البضائع العامة بنسبة 5 في المئة، بالإضافة إلى ضريبة القيمة المضافة بالنسبة ذاتها، إلى جانب ضريبة بنسبة 50 في المئة على الكحوليات و100 في المئة على التبغ.

تغيير الخريطة التجارية العالمية

بحسب أويس، فإن الإمارات والسعودية والكويت ستكونون الأشد تضرراً من القرارات الأمريكية، بحكم حجم تعاملاتها التجارية مع الولايات المتحدة. ومع ذلك، فإن الأمر يعتمد على

إن كان القرار يشمل المنتجات النفطية أم لا، لاسيما وأن معظم تلك الدول تعتمد في صادراتها على البترول.

كما أن حجم الصادرات الأمريكية للدول العربية «صغير جداً إلى الدرجة التي لن تؤدي إلى «موجات تضخم عنيفة» داخل تلك الدول، وذلك بالمقارنة بالدول الأخرى، كالصين والاتحاد الأوروبي، التي تتمتع بعمليات ضخمة مع الولايات المتحدة تشمل التكنولوجيا والسيارات.

ويتوقع الخبير الاقتصادي أن تؤدي القرارات الأمريكية إلى زيادة الشراكات التجارية بين الصين والاتحاد الأوروبي على سبيل المثال، رغم التوترات السياسية، لتكون بديلاً عن السوق الأمريكية، ما قد يفرض «اتفاقية تجارية جديدة على العالم أجمع»، ويتمخض عن «تغيير في شكل الخريطة التجارية والاقتصادية العالمية»، بما قد يؤدي في نهاية المطاف إلى عزل الولايات المتحدة تجارياً.

ووصف أويس قرارات ترامب الأخيرة بأنها تشكل «لعبة في غاية الخطورة؛ فإما أن تفرض السيطرة الأمريكية بشكل كبير بما يظهر قوة الولايات المتحدة أمام القوى العالمية، وإما أن يفقد السيطرة الاقتصادية الأمريكية للأبد». ولفلت إلى ما يراه «تهديداً كبيراً» للدولار الأمريكي، لو قررت دول «البريكس» بالتداول بعملة غير الدولار، لاسيما وأن تلك الدول تشكل 25 في المئة من سكان العالم، وهي دول استهلاكية في معظمها. وإذا ما أضيف إلى ذلك تحالف بين «البريكس» ودول الاتحاد الأوروبي التي تتداول فيما بينها باليورو، فإن الأمر سيكون في غاية الخطورة على الاقتصاد الأمريكي.

هذا فضلاً عن تأثير القرارات الأمريكية على الداخل الأمريكي الذي يعتمد في الكثير من المواد الأولية على مصانع خارج البلاد، ما يحتم حدوث موجة تضخيمية عنيفة داخل البلاد، وركود تضخمي عالمي عنيف، إلى جانب تأثير القرارات على البورصة الأمريكية التي انخفضت مؤشرات فور القرارات الأخيرة.

ووصف محللون في شركة «ويدبوش» للأوراق المالية، وهي شركة استثمار ووساطة كبرى في وول ستريت، سلسلة الرسوم الجمركية بأنها «أسوأ من أسوأ سيناريو» كان يخشاه الكثيرون في عالم المال. وقالوا إن الرسوم الجمركية البالغة 34 في المئة على السلع الصينية كانت

«صادمة»، وإن الرسوم الجمركية البالغة 32 في المئة على تايوان و20 في المئة على الاتحاد الأوروبي كانت «ضخمة» أيضاً.

وانتقد الخبير الاقتصادي ما يُقال عن أن القرارات ستؤدي إلى 600 مليار دولار داخل الخزينة الأمريكية كعائدات جمارك، ما يستند إلى «افتراض غير دقيق» بأن حجم التجارة والطلب داخل السوق الأمريكية سيظل على حاله بعد تطبيق الرسوم الجمركية دونما تغيير، على الرغم من أن المنطق يشير إلى حدوث زيادة في البحث عن بدائل، مع عدم دخول البضائع بالكثافة ذاتها.

هناك حديث أيضاً عن أن القرارات جاءت في سبيل سد «عجز الميزان التجاري» الأمريكي، وهو أمر قد لا يحدث في رأي أويس، فمع خفض حجم الواردات قد يقل أيضاً حجم الصادرات، بما يؤثر سلباً على الاقتصاد الأمريكي.

«فرصة» أمام الدول العربية

في المقابل، يرى محمد أويس، الخبير الاقتصادي، أن للقرارات الأمريكية جانباً إيجابياً، يفتح الأفق أمام فرص جديدة في السوق؛ فالمصانع الأمريكية التي كانت تصنع منتجاتها في الصين، ستبحث عن دول بديلة كمصر أو دول عربية أخرى. وينطبق الأمر ذاته، بحسب أويس، على الصين، التي ستبحث عن أماكن أخرى تُصنع فيها منتجاتها وتصدرها للولايات المتحدة بشكل غير مباشر عبر دول تنخفض فيها نسبة الجمارك الأمريكية المفروضة. وعلى هذا، فإن أويس يتوقع أن تخلق هذه الأزمة العالمية فرصاً للدول العربية أكثر من انعكاسها في صورة أزمة، على الرغم من تأثير المنطقة العربية بالاقتصاد العالمي ككل. وحث الخبير الاقتصادي الدول العربية على «استغلال الفرصة والتحرك من خلال دعوة الدول المتضررة إلى الاستثمار فيها» بما يؤثر إيجاباً على اقتصاد الدولة التي تسعى لذلك.

كيف تتصاعد الأزمة؟

عقب سريان الرسوم الجمركية التي فرضها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على الصين، أعلنت وزارة المالية الصينية أنها ستفرض رسوماً بنسبة 15 في المئة على واردات الفحم والغاز الطبيعي المسال من الولايات المتحدة، و10 في المئة على النفط الخام، بالإضافة إلى المعدات الزراعية وبعض السيارات، بدءاً من 10 فيفري الماضي.

وفي الرابع من مارس، ردت الصين على الرسوم الجمركية الأمريكية الجديدة، معلنة عن زيادات تتراوح بين 10 و15 في المئة في رسوم الاستيراد التي تغطي مجموعة من المنتجات الزراعية والغذائية الأمريكية.

وقد حددت المفوضية الأوروبية مرحلتين للرد على فرض التعريفات الأمريكية على الصلب والألومنيوم، بإعادة العمل بالتدابير التي قُدمت عام 2018 عندما فرض ترامب تعريفات جمركية لأول مرة على واردات المعادن، والتي عُلفت لاحقاً في عهد جو بايدن.

وكان من المقرر أن تدخل هذه التدابير المضادة، بما في ذلك تعريفات جمركية بنسبة 50 في المئة على ويسكي البوربون الأمريكي، حيز التنفيذ يوم الثلاثاء الماضي، لكن المفوضية أجلتها لاحقاً حتى منتصف أبريل لإتاحة المزيد من الوقت للنظر في السلع الأمريكية التي ستفرض عليها. كما أعدت المفوضية قائمة أخرى بواردات أمريكية، تشمل اللحوم ومنتجات الألبان والنبيذ والملابس، بقيمة 21 مليار يورو، والتي خططت لتقليصها إلى 18 مليار يورو، لشريحة ثانية من الرسوم الجمركية. ولم يُعلن الاتحاد الأوروبي بعد عن الخطوات التي سيتخذها رداً على رسوم السيارات أو الرسوم المتبادلة القادمة.

جدير بالذكر أنه في نهاية عام 2023، دخل حيز التنفيذ ما يسمى أداة مكافحة الإكراه (ACI) كإجراء يخص الاتحاد الأوروبي، ضد الدول الأخرى التي تمارس ضغوطاً اقتصادية على الدول الأعضاء لتغيير سياساتها.

فإلى جانب فرض تعريفات جمركية على السلع، يمكن بموجب هذه الأداة تقييد حماية حقوق الملكية الفكرية، وتقييد وصول شركات الخدمات المالية إلى أسواق الاتحاد الأوروبي، والحد من قدرة هذه الشركات على تسويق المواد الكيميائية والمنتجات الزراعية والغذائية في الاتحاد الأوروبي. كما يمكن للاتحاد الأوروبي تقييد وصول شركات إلى المناقصات واتخاذ تدابير تؤثر على تجارة الخدمات أو الاستثمار فيها. وصرح مكتب رئيس الوزراء الكندي، بأن رئيس الوزراء مارك كارني تحدث مع الرئيسة المكسيكية كلوديا شينباوم، بشأن خطة كندا «لمكافحة الإجراءات التجارية غير المبررة» التي تتخذها الولايات المتحدة.

البطل الأولمبي للتايكواندو التونسي فراس القطوسي: الحافظ على صدارة الترتيب العالمي لشهر التاسع على التوالي

بالولايات المتحدة الأمريكية صائفة
سنة 2028.

الإحتراف في السعودية دليل على نجاح للكفاءات التونسية

احترف الثنائي فراس القطوسي
ومحمد خليل الجندوبي مؤخرا في نادي
أبها السعودي في إطار سعي سلطة
الإشراف بالمملكة العربية السعودية
للاستفادة من خبرة أبطالنا في رياضة
التايكواندو من خلال مشاركتهم
في البطولة المحلية. هذه التجربة
تؤكد نجاح أبطالنا في تشريف الراية
الوطنية، كما أن تواجد المدرب السابق
للمنتخب التونسي للتايكواندو سيف
الدين الطرابلسي بالسعودية بتوليه
الإشراف على المنتخب الجهوي بمدينة
أبها السعودية، يعتبر أحد الضمانات
المساعدة على تألق فراس القطوسي
في تجربته الإحترافية هناك. القطوسي
وجد بمدينة أبها مفاجأة سعيدة
هناك، حين تم إستقباله بمطار أبها
من طرف رئيس رابطة صفاقس
للتايكواندو سابقا الدكتور هشام
الجربوعي اللاعب والبطل السابق
في هذه الرياضة. ويملك الدكتور
الجربوعي شهاد في الطب الرياضي إلى
جانب اختصاصه الأصلي، مما يمثل
عامل مساعد للبطل فراس القطوسي
أثناء تواجده في فريقه نادي أبها
السعودي، وهو دليل على أن الكفاءات
التونسية في خدمة الراية الوطنية في
مختلف أصقاع العالم.

على سلطة الإشراف دعم التايكواندو التونسي

كشف البطل فراس القطوسي عن
عشقه لكرة القدم، وأنه كان لاعبا
ومهاجما من طراز عال، غير أنه اختار
رياضة التايكواندو في نهاية المطاف.
مؤكدًا على أن التايكواندو التونسي
قادرا على إهداء تونس عديد الأبطال في
هذه الرياضة على شرط توفير سلطة
الإشراف الدعم اللازم لها. وذلك بتوفير
الدعم المادي والتجهيزات والقاعات
الرياضية ووضعها على ذمة جامعة
التايكواندو لاستقطاب العناصر في
المنتخبات الجهوية بمختلف ولايات
الجمهورية التونسية.



المحطات الكبرى القادمة، وأهمها
بطولة العالم للتايكواندو خلال
شهر أكتوبر 2025. وعبر القطوسي
عن ثقته في التألق خلال التظاهرات
العالمية المقبلة بعدما اكتسب الخبرة
الكافية في هذا السياق، وأصبح على
دراية بالمستوى الفنية لمنافسيه في
مختلف التظاهرات الرياضية. وأضاف
القطوسي، أنه سيستغل مشاركته في
التظاهرات القارية والدولية في الفترة
القادمة من أجل حصد أكبر عدد من
النقاط التي تجعله يواصل التربع على
العرش العالمي والأولمبي للتايكواندو
في وزن أقل من 80 كلغ، مما يؤهله
بصفة أكلي للترشح للألعاب الأولمبية
القادمة التي ستحتضنها لوس أنجلوس

ويسعى المكتب الجامعي لجامعة
التايكواندو برئاسة الأستاذ محمد
غنّام إلى التعاقد مع مدرب قار لقيادة
عناصرنا الدولية للفترة القادمة.

انتظروني في بطولة العالم أكتوبر 2025

وعن طموحاته في الفترة القادمة،
عبر البطل فراس القطوسي عن
شكره لمختلف وسائل الإعلام والشعب
التونسي لدعمهم المتواصل لمسيرته
الرياضية. مؤكدا حرصه على رفع
الراية الوطنية، ذلك أن الوصول للقمّة
صعب، لكن الأصعب منه هو المحافظة
على الصدارة العالمية، كما أن العمل
يجب أن يتواصل بنسق أكبر لمواجهة

السياق، سيعقد المدير الفني للجامعة
التونسية للتايكواندو رضا الهويملي
في القريب العاجل جلسة عمل مع
سلطة الإشراف لمناقشة برنامج
تحضيرات البطل الأولمبي فراس
القطوسي وعقد عمله قبل المصادقة
عليه، على أن يسافر وفد المنتخب
الوطني للتايكواندو إلى أوزباكستان
للدخول في معسكر تدريبي هناك قبل
خوضه لدورة في إثيوبيا. ويواصل
المدرب الهاشمي الجندوبي الإشراف
على المقاتلين الفنية للمنتخب الوطني
للتايكواندو منذ العودة من الألعاب
الأولمبية خلال شهر أوت 2024
الفارط، ونهاية التعاقد مع المدرب
الكازاخستاني «ياسبول سولطانوف».

متابعة : محمد هارون

يواصل البطل الأولمبي فراس
القطوسي تواجده في صدارة الترتيب
الأولمبي العالمي للتايكواندو في وزن أقل
من 80 كلغ للشهر التاسع على التوالي،
حيث نشر الاتحاد العالمي للتايكواندو
الترتيب الشهري للعبة لشهر افريل
2025.

القطوسي الذي أحرز على الميدالية
الذهبية في الألعاب الأولمبية الأخيرة
بباريس فرنسا خلال شهر أوت 2024،
انفرد بصدارة الترتيب الأولمبي في وزنه
منذ ذلك التاريخ، وتمكن خلال شهر
فيفري الفارط من التتويج بالميدالية
الذهبية في البطولة العربية التي
احتضنتها إمارة الفجيرة بالإمارات
العربية المتحدة في شهر فيفري الفارط،
ليحصد نقاطا إضافية دغم بها رصيده
من مجموع النقاط وحافظ على
ترتيبه الأولمبي والعالمي.

ويذكر أن الثنائي التونسي المتوج
في الألعاب الأولمبية الأخيرة بباريس
خلال شهر أوت 2024 الفارط، فراس
القطوسي ومحمد خليل الجندوبي قد
احترفا بنادي أبها السعودي للمشاركة
في البطولة السعودية ومختلف
التظاهرات التي يكون فيها هذا الفريق
طرفا فيها. وبالمقابل، يواصل هذا
الثنائي الدفاع على الراية التونسية في
مختلف التظاهرات العربية والإفريقية
والعالمية. وعن آخر تحضيراته، يؤكد
البطل الأولمبي فراس القطوسي، عزمه
عن مواصلة المشوار من أجل مزيد تألق
رياضة التايكواندو التونسي في المحافل
الدولية.

سلطة الإشراف في الموعد

بعد التتويج بالميدالية الذهبية في
البطولة العربية وجائز أفضل لاعب في
الدورة، يستعد البطل فراس القطوسي
لدورة مفتوحة بأثيوبيا والدخول في
تربص فني في دولة أوزباكستان.
وعن آخر المستجدات في برنامجه
التحضير، أكد القطوسي أن سلطة
الإشراف قد أوفت بالتزاماتها معه من
إثر تنويجه الأولمبي، ومن المنتظر أن
توافق وزارة الشباب والرياضة على
برنامج تحضيراته للفترة القادمة،
وتمنح الجهات المعنية الضوء الأخضر
للقيام بمختلف الإجراءات القانونية
والمالية ورصد الإمكانيات المادية
اللازمة لتنفيذ برنامجه. وفي هذا